الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

28-27-26 **ربيع ثانى** 1437 /5-6-7 **فبراير** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8
حقوق الإنسان فى العالم	29

6 قرارات لحماية شرعاء وبناتها

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 26 ربيع ثانى 1437هـ - 5 فبراير 2016م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=251648&CategoryID=3

بيشة: سلطان آل فاهدة 05-02-2016 AM 1:17

فيما أوضحت إحصائية أن حالات العنف الأسري التي استقبلتها الجهات المختصة في بيشة العام الماضي 54 حالة، نقلت شرعاء المواطنة الكفيفة التي تعرضت هي وأبناؤها لعنف أسري ظهر أمس من مستشفى الملك عبدالله ببيشة إلى دار الإيواء في المحافظة، تنفيذا لتوجيه أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد، الذي وجه بتشكيل لجنة لمتابعة حالتها هي وعائلتها.

نقل المواطنة وبناتها إلى دار إيواء
بقاؤهن في الدار لتأمين مسكن لهن
تحويل ابنها للتأهيل الشامل
فصل وصرف جميع مستحقات الأب من الضمان على الأسرة
مخاطبة الجمعيات الخيرية لتقديم المساعدات للأسرة
اتخاذ اللازم حيال الأب

أوضحت إحصائية أن حالات العنف الأسري التي استقبلتها المستشفيات والمراكز المختصة التابعة للشؤون الاجتماعية في بيشة العام الماضي 54 حالة، أي بمعدل حالة كل أسبوع،

وقال مصدر لـ "الوطن" إن "حالات العنف في بيشة تتنوع، حيث كانت الأكثر تعرضا لها، تليهن الأطفال، ومعظم حالات الإيذاء تنتهي بتنازل المعنف عن حقه، في ظل عدم وجود الوعي العام بحقوق المعنفين والمعنفات، وتكتم الكثيرين حول العنف الممارس عليهم".

وأضاف، أن "الشؤون الاجتماعية في بيشة قامت بتجهيز دار إيواء لاستقبال الحالات المعنفة، لحين حل قضاياهن، حيث تتراوح فترة الإيواء من 4 ساعات إلى 15 يوما".

عامان لنظر العنف

قال قريب لإحدى المعنفات لـ"الوطن" "تعرضت قريبتي لعنف من قبل زوجها، حتى وصل الأمر إلى إحداث إصابات بليغة بها، فأقمنا دعوى قضائية ضده، ولكن نظر القضية في المحاكم استغرق أكثر من عامين، وانتهى الأمر بطلاقها".

غياب الوعي

قالت الباحثة الاجتماعية المتعاونة لدى جمعية حقوق الإنسان موضي الدعرمي لـ"الوطن" "باشرت عددا من قضايا العنف الأسري في بيشة قرابة خمس سنوات، ومن واقع تجربتي فإن أغلب القضايا تحل وديا، ولكن يبقى الاعتراف بالعنف أمرا ضروريا حتى نستطيع معالجته"، مشيرة إلى أن أكثر حالات العنف تصدر من الزوج تجاه زوجته، مع قلة العنف الموجه ضد أطفال. وأضافت أن "أغلب القضايا التي نواجهها ناتجة في الأساس عن غياب الوعي الديني، والفهم غير الصحيح للقوامة، وغياب العقل بسبب تعاطي المخدرات"، مشيرة إلى أن نسبة كبيرة ممن يعنفون ذويهم يتعاطون المخدرات.

وأوضحت الدعرمي أن "إنشاء فرع لهيئة حقوق الإنسان في محافظة بيشة مطلب ضروري وملح، حتى نستطيع أن نردع من تسول له نفسه بممارسة العنف ضد أحد أفراد عائلته".

درء العقوبة

بين المحامي إبراهيم محمد المزارقة لـ"الوطن" أن "العنف موجود بكثرة، خاصة بين المدمنين، ونظام مكافحه الإيذاء وضع سبلا للتعامل مع حالات الإيذاء، وتضمن خطوات للتبليغ عنها"، مشيرا إلى أن أغلب المحامين لا يترافعون في مثل هذه القضايا لحساسيتها، ولضعف المردود المادي لها، ويقتصر دوره على تقديم الاستشارة فقط. وأضاف أن "القضاة في الأغلب يدرؤون العقوبة لعدة أسباب منها ولاية الأب، أو الزوج، والاعتقاد بأن لهما الحق في التأديب، وأيضا بسبب عدم ثبوت الإدانة، لانعدام البينة التي يبنى عليها القرار الشرعي، حيث إن أغلب هذه الاعتداءات تحدث في المنزل وبدون وجود

حقوق الإنسان في الصحافة

شهود". "الوطن" حاولت أكثر من مرة التواصل مع مدير الشؤون الاجتماعية في بيشة لاستطلاع رأيه حول الإجراءات التي تتخذها وزارة الشؤون الاجتماعية لمواجهة العنف الأسري، إلا أنه لم يرد.

إيواء شرعاء وبناتها وتوفير مسكن للعائلة

نقلت المواطنة شرعاء الأم الكفيفة التي تعرضت هي وأبناؤها لعنف أسري ظهر أمس من مستشفى الملك عبدالله في بيشة إلى دار الإيواء بالمحافظة، تنفيذا لتوجيه أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد، بمتابعة حالة المواطنة وعائلتها، وحل مشكلاتها بما يحقق لها الاستقرار.

وقامت لجنة ـ وجه أمير المنطقة بتكوينها لمتابعة الحالة ـ مساء أول من أمس، بزيارة المواطنة شرعاء التي أفادت بأنها ترغب في بقاء بناتها معها، وتريد الاستقرار في منزل يؤويها مع أسرتها.

وقررت اللجنة ـ التي تشمل ممثلين عن المحافظة، والشرطة، ووزارة الصحة، والشؤون الاجتماعية ـ نقل المواطنة وبناتها إلى دار إيواء ببيشة، وبقائهن بها حتى الانتهاء من تأمين مسكن لهن، وتحويل ابنها الذي يعاني إعاقة إلى التأهيل الشامل لحالته الصحية.

وقال المتحدث الرسمي لإمارة منطقة عسير سعد آل ثابت، في بيان أمس، إن "أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز، وجه بتشكيل فريق عمل في محافظة بيشة برئاسة المحافظ محمد بن سبرة، وعضوية مدير الشرطة، ومدير الشؤون الصحية، ومدير مركز الشؤون الاجتماعية ومديرة الجمعية الخيرية، والمشرفة على دار الإيواء، للوقوف على حالة المواطنة المعنفة".

وأضاف أن "التوجيه يقضي بلم شمل العائلة المكونة من الأم، وبناتها والابن الذي يعاني الإعاقة، وفصل وصرف جميع المستحقات والمساعدات التي تصرف للأب من الضمان الاجتماعي على جميع أفراد الأسرة، على أن يكون لكل فرد منهم بطاقة ومساعدة مستقلة بما فيهم الابن المصاب، ومخاطبة الجمعيات الخيرية لتقديم المساعدات للأسرة بشكل عاجل، ومخاطبة أقرب مركز للتأهيل الشامل في منطقة عسير لاستقبال الابن المعوق، ونقل المواطنة وبناتها إلى دار الإيواء في المحافظة، ونقل الابن مبدئيا إلى التأهيل الشامل، وإبقاء الأسرة في دار الإيواء حتى إيجاد مسكن يضمن لها العيش المستقر". وأوضح آل ثابت أن "اللجنة وقفت على حالة المعنفة في المستشفى، وتم نقلها إلى دار الإيواء، واتخاذ اللازم حيال الأب".

وكان مقطع فيديو قد انتشر الأيام الماضية على مواقع التواصل الاجتماعي، شكت فيه المواطنة من تعرضها للعنف هي وبناتها وابنها من قبل زوجها، مطالبة الجهات المسؤولة بمساعدتها.

العنف الأسري في بيشة عام 1436

54 حالة بمعدل حالة كل أسبوع

فترة الإيواء: من 4 ساعات إلى 15 يوما

أسباب عزوف بعض المحامين عن الترافع فيها

حساسيتها

ضعف المردود المادي لها

أسباب درء العقوبة

1- ولاية الأب، أو الزوج، والاعتقاد بأن لهما الحق في التأديب

2- عدم ثبوت الإدانة

3- إنعدام البينة التي يبنى عليها القرار الشرعي

4- أغلب الاعتداءات تحدث في المنزل دون شهود

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وضعوا خريطة طريق لمنع انتشار هذه السموم الفكرية

مختصون: الأمن السعودي نجح في الحد من الخطر الداعشي لكن يبقى دور المجتمع

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 27 ربيع ثانى 1437هـ - 6 فبراير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/02/06/article_1027901.html

خليفة الهاملي من بريدة

أصبح الفكر الداعشى خطرا على المجتمع السعودي لما يبثه من أفكار ضالة للشباب، الأمر الذي دفع عددا من العلماء لوضع خريطة طريق لكيفية منع انتشار هذه السموم الفكرية في المجتمع، وقوفا على الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى ذلك، ولا سيما أن الإرهاب ليس نتاج عامل واحد إنما إرهاصات داخلية وخارجية تجعل الشباب غير قادر على استيعاب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها، الأمر الذي يولد لديه أزمة ثقافية ودينية، ما يسهل عملية استقطابه وانخراطه في هذه الجماعات.

وقال لـ "الاقتصادية" الشيخ حمد بن خنين المستشار الشرعي والباحث الإعلامي في وزارة العدل وعضو جمعية حقوق الإنسان إن "داعش" ليس هو الدولة الإسلامية ولا طريقتها، إنما هو تنظيم قفز بالقوة على منطقة واحتلها بطريقة غير شرعية، مضيفا أن خطرهم على صورة الإسلام الحقيقية أكثر من الأنظمة الفاسدة.

وبين أن خطر "داعش" على المجتمع الداخلي في المملكة أشد وأقوى من الخارجي، لافتا إلى أن امتداد هذا التنظيم في المجتمعات العربية والإسلامية ليس عميقا حتى الآن، لكن يجب العمل على منع أفكاره من التعمق داخل المجتمعات الإسلامية، وأن العبء الأكبر لمواجهة الخطر يجب أن يوضع ضمن خطة محكمة لمواجهة هذا الخطر الفكري، الذي يتدثر بلباس إسلامي.

ولفت إلى أن الدولة أعدت خططا للتعامل مع هذا الملف، الذي يستهدف تشويه صورة الإسلام، وذلك بتفعيل الدور الدعوي والإرشادي والاحترازي وتصحيح الفكر الضال، وتوفير فرص عمل للشباب السعودي، مؤكدا أن الحكومة تحكم سيطرتها على كل من يخرج عن الثوابت الدينية والوطنية، وذلك من خلال المناصحة والتوجيه والإرشاد أولا ثم التنبيه والإيقاف الجزئي والكلي أخيرا.

بدوره، أكد ناصر العريني مدير عام برنامج "فطن" أن وزارة التعليم تولي الجانب الفكري أهمية بالغة تتمثل في عديد من العمليات الموجهة للطلاب والطالبات في المجتمع المدرسي من خلال عمليات التعليم والتعلم اليومية سواء في المناهج الدراسية أو الأنشطة المصاحبة لها. ولفت إلى أنه لأهمية التكوين المعرفي والمهاري للطلاب والطالبات فقد أسست الوزارة البرنامج الوقائي الوطني للطلاب والطالبات (فطن) لتنمية المهارات الشخصية والاجتماعية للطلاب والطالبات لوقايتهم من الانحرافات الفكرية والسلوكية، حيث تم تشكيل اللجان التنفيذية في إدارات التعليم والمدارس، وبدأت عمليات التدريب الميدانية، وكذلك أنهت الوزارة استعداداتها لإطلاق الحملة الإعلامية الشاملة، وكذلك جار الإعداد لتنفيذ البرنامج التدريبي انتمائي وطني الذي يهدف للوقاية من الانتماءات المشبوهة.

من ناحيته، أشار الدكتور عبد الله عبد العزيز اليوسف أستاذ علم الاجتماع في جامعة الإمام إلى أن الناقد والمحلل للظاهرة الإرهابية يقف حائرا أمام سرعة تأثر بعض الشباب بالفكر الضال واستعدادهم لممارسة أبشع أنواع القتل دون رادع أو تفكير، مضيفا أن الإرهاب ليس نتاج عامل واحد وليس نتاج متغير واحد، وإرهاصات داخلية وخارجية تجعل الشباب غير قادر على استيعاب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها، ما يسهل عملية استقطابه وانخراطه في هذه الجماعات. وقال إن المتأمل في حال المجتمع يلحظ غياب أنساق المجتمع بكل فعالياتها عن مجارات التغيرات التكنولوجية

والثقافية التي يمر بها المجتمع، ما يجعل الشاب يعيش في حيرة وضياع فكري ومنهجي، حيث إن الأسرة مثلا غير قادرة على استيعاب التغيرات الحضارية والثقافية التي تمر بها والشيء نفسه يقال عن المدرسة وكذا النسق الديني والقيمي.

الرعاية الاجتماعية: الحكاية قديمة.. الصحة: عالجناها وغادرت .. والدة فتاة "دار الوفاء":

أيادٍ خفية ألقت ابنتي من الطابق الثاني!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 ربيع ثانى 1437هـ - 7 فبراير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160207/Con20160207823196.htm

عدنان الشبراوي (جدة)، أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)

عاد إلى السطح ملف سقوط نزيلة من شرفة الطابق الثاني في مبنى دار الوفاء للحماية الاجتماعية في مكة المكرمة قبل نحو ثلاثة أسابيع، وتجددت معه الأسئلة حول أسباب سقوطها وإصابتها بكسر في ساقها، أدى إلى خضوعها لعملية جراحية ما أثار قلق النزيلات في الدار اللاتي يتحدثن عن افتقادهن للأمان في المبنى، خصوصا أن بعض النزيلات يعمدن إلى فتح السياج الحديدي في الشرفة للتواصل مع من في خارج الدار وجلب متطلباتهن عبر السياج المفتوح.

طبقا لوالدة النزيلة (بالتبني) فإنها ظلت تهاتف ابنتها على جوالها ولم تجد منها ردا لأكثر من أسبوع قبل أن تتجاوب عبر رسالة نصية أوضحت فيها سقوطها من الشرفة وخضوعها لجراحة، وعللت الفتاة عدم الرد على اتصالات والدتها بسحب إدارة المبنى لهاتفها أثناء حجزها في المستشفى.

أسقطوها أم سقطت؟

تضيف الأم أنها راجعت مقر دار الوفاء لزيارة ابنتها وفوجئت بجروحها البالغة، وتؤكد لـ «عكاظ» عدم اقتناعها برواية السقوط من الشرفة، وترجح إسقاطها عمدا بواسطة إحدى النزيلات، أو أنها أسقطت نفسها عمدا.

معربة عن أسفها لتنازل ابنتها عن قضيتها في محضري الشرطة والدار، وهو الأمر الذي يمنعها من تقديم شكوى رسمية إلى الجهات المعنية. وتتساءل عن سر إصرار ابنتها على الصمت، وعن الجهة التي تجبرها على ذلك.

وطبقا لأقوال الأم فإن فتاتين كانتا برفقة ابنتها في شقتهما لحظة سقوط ابنتها غادرتا الدار في اليوم التالي للحادث، ما يثير أكثر من علامة استفهام حول الواقعة -حسب تعبيرها-.

سأعود بشرط!

روت النزيلة (ر) تفاصيل ما حدث لها في المحضر وقالت إنها ذهبت إلى شقة اثنتين من زميلاتها فوجدت الشرفة مفتوحة والسياج الحديدي منزوعا، فطلبت منها إحداهما الهبوط من الشرفة إلى الفناء عبر سلم يمتد من الطابق الثاني، غير أنها رفضت الاستجابة لطلبها (بينما أنا جالسة على طرف الشرفة المطلة على الحديقة سقطت من الطابق الثاني إلى الأرض، لا أعلم إن كانت إحداهما دفعتني، أو أن دوخة أسقطتني)، وتضيف «أنها سألت إدارة المبنى عن عدم إبلاغ والدتها لما حدث لها». فأشاروا إلى أنهم لا يملكون صلاحية لذلك وأن الجهة المختصة عن البلاغات هو مكتب المتابعة.

وتضيف الفتاة «أنها تعيش في الدار منذ 8 أشهر نتيجة خلاف بينها وبين والدتها الحاضنة على خلفية إجراءات استخراج الهوية الوطنية». مؤكدة رغبتها في العودة إلى والدتها بمجرد استلام هويتها.

حكاية قديمة .. ولكن

«عكاظ» وضعت الملف أمام مسؤول الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي، فأوضح أن القضية قديمة، وحدثت قبل أشهر وتفاصيلها غير صحيحة. غير أن تقريرا طبيا حصلت عليه «عكاظ» أفاد دخول الفتاة إلى مستشفى النور التخصصي يوم 1437/3/30 وبقائها حتى يوم 1437/4/7هـ.

من جانبه، أكد الناطق الإعلامي في صحة العاصمة المقدسة عبدالوهاب شلبي أن الفتاة وصلت المستشفى تعاني من إصابة وتم تنوميها وغادرت بعد إكمال علاجها.

حقوق الإنسان: رصدنا ملاحظات في داري الحماية والضيافة
رصد القسم النسائي في فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جدة خلال زيارات ميدانية متوالية لداري الحماية والضيافة، ملاحظات عدة منها أن الدارين تقعان في مكان غير مناسب وغير آمن، وضعف البرامج التأهلية والنفسية والاجتماعية للنزيلات وعدم وجود أنشطة لهن والنظرة السلبية تجاههن، فضلا عن حرمانهن من وسائل الترفيه وأجهزة الهاتف النقال والحاسب الآلي وعدم السماح لهن بالخروج بسبب مخاوف من هروبهن لا سيما في دار الضيافة، ومنعهن من مواصلة التعليم حسب إفادة بعضهن. كما رصدت الجمعية شكاوى حول سوء الإعاشة بشكل عام.
ووفقا لتقرير جمعية حقوق الإنسان، فإن النزيلات اللواتي يقضين محكومياتهن يواجهن رفضا من أسرهن وبيئة مجتمعية طاردة لهن وبالتالي يفترض أن تكون دار الضيافة مقر إيواء مناسب لظروفهن يوفر لهن أدنى درجات الرعاية الشاملة.
وكانت الباحثة القانونية الجوهرة الغامدي والإدارية هالة المهدي سجلتا زيارات ميدانية لدور الرعاية وأعدتا تقريرا عن الوضع بشكل عام. مطالبتين بإجراءات تعالج الخلل جذريا. موضحات أنهن سمعن شكاوى من حالات اختناق بسبب التلوث البيئي في الموقع لقربه من مصانع بترولية، حيث اشتكت نزيلات من حالات ربو وحساسية في العين ومشاكل صحية فضلا عن شكاواهن عدم توفر الرعاية الطبية لهن. وتم رصد حالة مريضة بالسكري عانت من عدم وجود الطعام والغذاء المناسب لها.
آل طاوي : مرحلة انتقالية
تطبق وزارة الشؤون الاجتماعية خارطة طريق في دور الرعاية والإيواء منهامؤسسةالرعاية ودار الحماية ودار الضيافة، تتضمن إعادة النظر في خدمات الرعاية الاجتماعية، النفسية، الصحية والعمل من خلال أخصائيات على إعادة تأهيل النزيلة ودمجها في المجتمع، وفقا لمدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمةعبدالله آل طاوي، مبينا أن هذه الدور محكومة بضوابط محددة.
وحول دار الضيافة في جدة قال إنها تمر الآن في مرحلة انتقالية إلى الأفضل وتجد دعما من وزير الشؤون الاجتماعية ونتطلع إلى المزيد من التحسينات والبرامج التي بدأتها الإدارة الجديدة أخيرا ويتوقع أن تعطي ثمارها قريبا.
«تراحم»:يدنا ممدودة لدور الحماية
أكد نائب رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم «تراحم» المستشار القانوني الدكتور عبدالله بن مرعي بن محفوظ أن يد اللجنة ممدودة لداري الضيافة والحماية ومؤسسة رعاية الفتيات في وزارة الشؤون الاجتماعية ومستعدة لتقديم الدعم المادي والمعنوي لكون رعاية أسر السجناء والمفرج عنهم رعاية شاملة من صميم اهتمامها. وأبان أن اللجنة على اطلاع ببعض مثل هذه الحالات وتساهم في إصلاح ذات البين ولديها برامج منوعة في هذا الصدد، فضلا عن وجود لجنة من المحامين والمحاميات يتولون الترافع مجانا عن السجينات والمعنفات .
مديرة «ضيافة جدة»: معالجة الجنوح باحتواء المخطئات
تتفاوت المشكلات السلوكية من منطقة الى أخرى حسب ظروف كل منطقة وعادات سكانها ، حسب المستشارة الأسرية مديرة دار الضيافة في جدة نسرين أبو طه، لافتة إلى أن الحرية الخاطئة تؤدي أحيانا إلى تمرد الفتيات.
وطالبت بتأهيل المسؤولات والاخصائيات المدربات على التعامل الجيد مع الفئة المخطئة، ومعرفة الخصائص النفسية للمرحلة العمرية للفتاة، للإبداع في إيجاد الحلول المناسبة لكل خطأ. وقالت دائما وأبدا أنصح الجميع بأن تتم معالجة الخطأ بالصواب وليس بخطأ مماثل أو أعظم من الذنب نفسه لكي نقضي على السلوكيات غير المرغوبة ولا نسمح بتكرار الخطأ، وذلك من خلال تغيير المفاهيم والعادات الخاطئة والثقافة المغلوطة من الأساس وإلا يكون التركيز على القشور.
وأضافت أيضا: أركز على آلية التعامل مع الفتيات بالحوار، فكلما وجد الحوار وارتقى بالمفهوم الصحيح كلما ازداد تقبل النفس للنصيحة والتوجيه ويليه التطبيق لكل العاملين في مجال الحماية والضيافة ودور الرعاية الاجتماعية من خلال احتواء هؤلاء الفتيات وإحساسهن بالاهتمام والرعاية والحنان المفقود لديهن بسبب مشاكل أسرهن وجهلها بأهمية هذا الجانب في ضبط السلوك والأفكار لدى الأبناء.
كما لابد من تعزيز النظرة التفاؤلية والإيجابية للمخطئين، خاصة بعد انتهاء محكومياتهم. والتركيز على بث ونشر وتعزيز ثقافة التسامح والعفو والحب بين مرتكبي الخطأ من جانب والأسرة والمجتمع والعاملين في الدور الاجتماعية من جانب آخر.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"السجون": التوسع في المحاكمات عن بُعد ينتظر التقنية من "العدل"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 28 ربيع ثانى 1437هـ - 7 فبراير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13832597

الرياض – هليل البقمي
كشفت المديرية العامة للسجون عن وجود آلية للتوسع في تطبيق مشروع المحاكمات عن بُعد، إذ تقتصر في الوقت الحالي على ثلاثة سجون في البلاد، بيد أنها ربطت تنفيذ مشروع التوسع في إيجاد حلول لمعوقات تقنية لدى وزارة العدل.
وقال مساعد مدير السجون اللواء سعيد الحسنية، في تصريح إلى «الحياة»: «نأمل أن يتم تطبيق المشروع في أكثر من سجن، إلا أن ذلك يتطلب أعمالاً تقنية تقع تحت مسؤولية وزارة العدل»، مشيراً إلى أنه في الوقت الحالي يتم تطبيق المحاكمات عن بُعد في ثلاثة سجون داخل المملكة».
وأوضح أن لدى المديرية العامة للسجون عدداً من البرامج لتدريب وتأهيل السجناء في مجالات عدة، لافتاً إلى حرصهم على فتح المجال أمامهم لتأهيلهم وتلقي تعليمهم، من خلال العديد من البرامج التي تقدمها بالتعاون مع مؤسسات تدريبية وتعليمية، مؤكداً أن عدداً من النزلاء تمكنوا من حضور دورات تدريبية، وآخرين تمكنوا من إنهاء دراستهم للمرحلة الجامعية. وبين أن المديرية تقوم بمتابعة السجناء بعد خروجهم من السجن بالتعاون مع اللجنة الوطنية لرعاية السجناء «تراحم»، مبيناً أن هناك مشاريع أتيحت للسجناء بعد خروجهم من السجن، وبدأوا ممارسة أنشطتهم التجارية فيها.
وأكّد حرص السجون على المشاركة بالمنتجات التي يقدمها النزلاء والنزيلات في المهرجانات والأنشطة، لافتاً إلى أن هناك عدداً من هذه المنتجات والمشغولات اليدوية موجودة في جناح المديرية في مهرجان الجنادرية خلال هذه الفترة.
وحول عزم المديرية على التوسع في إنشاء الإصلاحيات، أكد أن هناك إصلاحيتين أحدهما في المنطقة الشرقية، والأخرى في مدينة الطائف بصدد الانتهاء من أعمال بنائهما قريباً، لتنضم إلى إصلاحيتي الرياض وجدة.

"الشورى" يقلص مزايا موظفيه بعد أعضائه.. وينظر في أسماء "الدورة الجديدة"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 28 ربيع ثانى 1437هـ - 7 فبراير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13817630

الرياض - «الحياة»
بعد أن قلص مجلس الشورى المزايا التي يمنحها أعضاءه، علمت «الحياة» أنه اتجه أخيراً إلى موظفيه وأصدر تعليماته إليهم، بوضع القيود على استخدامهم الإنترنت، وتصفح مواقع الفيديو، التي تستهلك كماً كبيراً من البيانات، وشدد على أن 5 «غيغابايت» هي الحد الأقصى المسموح باستخدامه.
وكانت أنباء ترددت عن خفض المجلس بعض النفقات والبدلات التي يقدمها لأعضائه، مثل بدل استخدام الهاتف، وعدد الصحف المخصصة للعضو، إلا أن المجلس لم يعلق على تلك الأنباء بالتأكيد أو النفي.

إلى ذلك، قال مصدر لـ«الحياة» إن «المجلس بدأ النظر في الأسماء المقترحة للدورة الشورية الجديدة، والتي ستبدأ في 3-3-1438هـ، (بعد نحو عام من الآن) من خلال استحداث أسماء جديدة تشكل ثلثي الأعضاء، بينما ستُجدد العضوية للثلث، وفقاً للنظام، إذ تنص المادة الـ 13 من نظام مجلس الشورى على أن مدة المجلس أربع سنوات هجرية، تبدأ من التاريخ المحدد بالأمر الملكي الصادر بتكوينه. ويتم تكوين المجلس الجديد قبل انتهاء مدة سلفه بشهرين على الأقل. وفي حال انتهاء المدة قبل تكوين المجلس الجديد يستمر المجلس السابق في أداء عمله حتى يتم تكوين المجلس الجديد، ويُراعى عند تكوين المجلس الجديد اختيار أعضاء جدد لا يقل عددهم عن نصف عدد أعضاء السابق.

بعد 5 أعوام من قرار "التثبيت" تستمر معاناة المعلمات البديلات

المصدر: جريدة الحياة السبت 27 ربيع ثانى 1437هـ - 6 فبراير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13815847

جازان - يحيى الخردلي

على رغم مرور خمسة أعوام على صدور قرار تثبيت المعلمات البديلات، إلا أن معاناتهن الوظيفية لم تنته، فلا يزال بعضهن مُعينات على ما يسمى «البنود»، ما يؤثر في نيلهن العلاوات السنوية ويؤخر حصولهن على التقاعد، لأن سنوات عملهن في «البنود» لم تحتسب ضمن خدمتهن النظامية. وناشدت معلمات بديلات المسؤولين بالتدخل لإنهاء معاناتهن، وإقرار «العدل والمساواة»، وتثبيتهن وظيفياً، وأن يُطبق الأمر الملكي دفعة واحدة، بدلاً من التعاقد معهن إداريات، وحل بطء إجراءات التثبيت، والتقسيم إلى دفعات. وقالت المعلمة عشقة العنزي لـ«الحياة»: «كنت معلمة متعاقدة، وحينما صدر الأمر الملكي القاضي بالتثبيت غمرتني الفرحة واستبشرت خيراً، ونسجت أحلاماً كثيرة في مخيلتي، وخصوصاً أنني أمر بظروف مادية صعبة، فلدي خمسة أطفال، وزوجي تكالبت عليه الديون، وليس لنا معين بعد الله. فكان التثبيت معلمةً أملي الوحيد». إلا أن هذا الأمل بدأ يتلاشى، بسبب ما تسميه العنزي «بطء إجراءات التثبيت، وتقسيمنا إلى دفعات، ما ألحق بنا الضرر المادي والنفسي»، معتبرة أنه «من غير العدل والمساواة ألا نتثبت دفعة واحدة، ومن الظلم ألا يطبق الأمر الملكي دفعة واحدة، لأن كل سنة نتأخر فيها بالتثبيت يؤخر علينا العلاوة السنوية، وكذلك يضرنا في التقاعد». ونقلت المعلمات البديلات أن وزارة التعليم قررت حينما صدر الأمر الملكي بتثبيتهن أن تنفذ قرار التثبيت بداية من العام الذي يلي عام صدور القرار، على ألا تزيد فترة التثبيت لجميع من صدر في حقهن الأمر الملكي على ثلاث سنوات، لافتات إلى أن في تثبيت دفعات من دون الأخرى كل سنة «ظلم لمن لم تتثبت، إلا أننا صبرنا من غير حول منا ولا قوة، على أن ينتهي موضوعنا قبل نهاية السنوات الثلاث التي قررتها الوزارة، كآلية لاستيعاب الأعداد المطالبة بالتثبيت». وما أثار انزعاج البديلات هو أنه حتى هذه اللحظة لم تعلن أسماؤهن، ولم يتم تثبيتهن، وناشدن المسؤولين إنهاء معاناتهن وإنصافهن، وتعويضهن عن التأخير في تثبيتهن، و«المماطلة في الإجراءات المتبعة، فنحن نسمع كثيراً عن المشاريع المتعثرة، لكن للمرة الأولى نسمع عن قرار ملكي متعثر، أو قيد الدراسة، أو محوَّر عما جاء فيه، كما حصل عند تثبيت المعلمات التي تم تثبيتهن على الكادر الإداري، محوِّرين بذلك الأمر الملكي»، مضيفات: «نريد إحقاق الحق، وسرعة تثبيت جميع من انطبقت عليهن شروط التثبيت من متعاقدات، إذ إن التثبيت شمل جميع أشكال العقود، من بديلات ومحو أمية، صباحياً أم مسائياً». في حين تقول معلمة بديلة: «أنا لدي خبرة في التعليم، وأجبرت على العمل الإداري، ومن حقي أن أكون معلمة، فمؤهلي بكالوريوس تربوي، وصاحبة خبرة، والوزارة لم تنفذ القرار الملكي، إلا على من كنَّ على رأس العمل، علماً بأن القرار شمل من كان لديها عقد، وعند مطالبتنا وضعوا لنا شروطاً تعجيزية، أجبرتنا على اختيار العمل الإداري»، مطالبة بتحوليهن إلى التعليم، أسوة بالبديلات اللاتي كن على رأس العمل، ومن غير شروط. كما طالبت المعلمات أسماء الطياري، وهديل وأمل الغامدي بتثبيتهن معلمات أسوة بزميلاتهن اللاتي تم تثبيتهن، مشيرات إلى أن مجلس الشورى ناقش موضوع المعلمات البديلات، إلا أنهن ينتظرن ما سيتخذ من إجراء حول قضيتهن.

طيبة لـ«الحياة»: عضوات «الشورى» يؤيدن مطالبهن < فيما لم يتسن لـ«الحياة» الحصول على توضيح من وزارة التعليم، حول قضية تثبيت المعلمات البديلات، قالت عضو مجلس الشورى الدكتورة وفاء طيبة لـ«الحياة»: «إن المجلس ناقش أخيراً تقريرين، يخصان وزارتي الخدمة المدنية، والتعليم. ووضعت لجنة الإدارة والموارد البشرية توصية مقترحة تخص احتساب سنوات الخدمة للمعينين على «بند ١٠٥» لأغراض التقاعد، وداخلت مؤيدة ما سعت له اللجنة، وطالبت باحتساب سنوات الخدمة لأغراض التقاعد، وكذلك احتساب جميع حقوقهم، إضافة إلى ذلك «ما لهم وما عليهم، إذ خسروا علاوات وترقيات قبل تثبيتهم». كما طالبت العضو طيبة بفتح ملف الذين صدر في حقهن الأمر الملكي أ/ ١٢١ في ٢-٧-١٤٣٢هـ، والقاضي بتعيينهن على الكادر التعليمي، «ولكن تم تعيين بعضهن على الكادر الإداري، وهن خريجات جامعات، بل وبعضهن يحملن درجة الماجستير بحسب ما بلغني»، مطالبة بتصحيح مسار تطبيق الأمر الملكي، ودرس الموضوع إعادة الحقوق لأصحابها، لافتة إلى تفاعل وسائل التواصل الاجتماعي بشدة مع مداخلتها، «وظهر لي أن الموضوع أعقد مما ظننت، والفئات أكثر مما ظننت، ولذا عندما ناقشنا تقرير وزارة التعليم لاحقاً، تقدمت بمداخلة حول الموضوع، وكذلك بعض زميلاتي مثل الدكتورة دلال الحربي، وطالبت بتشكيل لجنة خاصة في المجلس، لدرس وضع كل المعينين في وزارة التعليم على غير كادرهم أو مرتبتهم أو مستواهم الذي يتفق ومؤهلاتهم». وتقدمت عضوا المجلس الدكتورة دلال الحربي والدكتورة فدوى أبومريفة بتوصيتين، تخص هذه الفئات جميعها. وأضافت طيبة: «مازلت استقبل رسائل تحث المجلس للعمل لمصلحة فئة أو أخرى».

"الشورى" يناقش مقترح تعديل أنظمة التقاعد المدني والعسكري و"التأمينات"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 26 ربيع ثانى 1437هـ - 5 فبراير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13799316

الرياض - «الحياة»

يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ 17 التي يعقدها (الإثنين) المقبل، تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن التقرير السنوي لوزارة الداخلية للعام المالي 1435-1436هـ، كما يناقش تقرير اللجنة الصحية عن تقرير الأداء السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 1435-1436هـ، ويصوت المجلس في هذه الجلسة على مشروع نظام الغرامات والجزاءات البلدية عن مخالفات الصحة العامة، وذلك بعد أن يستمع لرأي لجنة الحج والإسكان والخدمات تجاه ما أبداه الأعضاء من ملحوظات وآراء أثناء مناقشة مشروع النظام في جلسة ماضية.

ويستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة عن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات سابقاً) للعام المالي 1435-1436هـ، ويصوت على توصيات اللجنة في شأن التقرير.

ومن المواضيع المدرجة على جدول أعمال المجلس في هذه الجلسة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية عن التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي 1435-1436هـ، وتقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدرس مقترح تعديل أنظمة التقاعد المدني والعسكري والتأمينات الاجتماعية، وإضافة مادة تتعلق بالعلاوة السنوية والمقدم من عدد من أعضاء المجلس السابقين استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى، إذ أوصت اللجنة بالموافقة على إضافة مادة جديدة إلى أنظمة التقاعد المدني والعسكري والتأمينات الاجتماعية تنص على «يُصرف للمتقاعد علاوة سنوية تعادل نسبة التضخم السنوي في المملكة باسم (بدل غلاء معيشة)».

وفي توصيتها الثانية أكدت اللجنة أن تمويل نسبة غلاء المعيشة يتم من طريق صندوق خاص لهذا الغرض تقوم الحكومة بإنشائه وتمويله وتضع نظامه الأساسي، فيما طالبت اللجنة في توصيتها الثالثة بزيادة نسبة استقطاع الراتب من الموظفين الذين هم على رأس العمل لتغطية بدل غلاء المعيشة الذي سيصرف لهم بعد التقاعد من المؤسسة العامة للتقاعد أو من

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، كل بحسب نظامه وذلك لغرض إعادة التوازن المالي للمؤسستين مستقبلاً. أما في الجلسة العادية الـ 18 التي يعقدها مجلس الشورى (الثلثاء) المقبل فيستكمل المجلس مناقشة التوصيات الجديدة للجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعام المالي 1435-1436هـ، كما ينظر المجلس في توصيات إضافية عدة قدمها الأعضاء في التقرير.
ويصوّت مجلس الشورى على توصيات اللجنة المالية في شأن تقرير الأداء السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي 1435-1436هـ، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة في شأن ما أبداه الأعضاء من استفسارات وآراء أثناء مناقشة التقرير في جلسة ماضية، كما يصوت المجلس على مقترح إضافة بند جديد إلى المادة الثانية من نظام الأنواط العسكرية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 47 وتاريخ 25 -8-1407هـ في شأن منح نوط مكافحة الإرهاب المقدم من عضو المجلس اللواء علي التميمي استناداً للمادة 23 من نظام المجلس، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة في شأن ما أبداه الأعضاء من آراء ومقترحات أثناء مناقشة المقترح في جلسة ماضية. ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي 1435-1436هـ، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن مشروع نظام جمع التبرعات وصرفها في الوجوه الخيرية داخل المملكة والمعاد إلى مجلس الشورى لدرسه عملاً بالمادة 17 من نظام المجلس، كما يتضمن جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن مشروع اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية لأجل إدارة واستثمار المياه الجوفية.

الحياة AL HAYAT

• الهيئة الملكية" تبرم عقداً لحماية حقوق الملكية الفكرية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 26 ربيع ثانى 1437هـ - 5 فبراير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13799249

ينبع - عاطف القاضي
وقعت الهيئة الملكية في ينبع أمس عقداً مع شركة أجنبية، لتقديم خدمات حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال إعداد وتقديم متابعة طلبات الحصول على براءة الاختراع في جميع مكاتب براءات الاختراع في العالم.
ومن المقرر أن تعمل شركة «أوبلون ماكيلاند ماير المساهمة المحدودة» بموجب هذا العقد، على مساعدة مقدم طلب براءات الاختراع في تطوير فكرته وتحسينها، لضمان نجاح طلبه وتعزيز فرص استغلال براءة الاختراع تجارياً فيما بعد، ولرفع تقويم المملكة في عدد براءات الاختراع. وسيتم تسجيل براءات الاختراع أولاً في مكتب براءات الاختراع الخاص في المملكة والتابع لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا، وبعد ذلك في مكاتب براءات الاختراع في الدول التي تشكل سوقاً محتملاً لهذا الاختراع، وحماية حقوق مالكه في تلك الدولة.
ووقع الاتفاق الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية في ينبع بالإنابة المهندس توفيق رشيد، مع شركة «أوبلون». وكان مركز البحوث والتنمية الصناعية في قطاع الكليات والمعاهد في الهيئة الملكية رتب لهذا الاتفاق، لتقديم الخدمة لجميع رواد الأعمال في مركز حاضنات الأعمال والتكنولوجيا (أبدع) التابع له، ولجميع طلاب القطاع ومحاضريه وأساتذته، إضافة إلى جميع موظفي الهيئة الملكية للجبيل وينبع في الرياض والجبيل، للإفادة من هذه الخدمات.
كشافة يزرعون «المنغروف»
< دشنت الهيئة الملكية في ينبع فعاليات دراسة «مفوض خدمة وتنمية المجتمع»، التي تستضيفها الهيئة بالتعاون مع معهد ينبع التقني، وتنظمها جمعية الكشافة العربية السعودية لمساعدي مفوضي خدمة وتنمية المجتمع، بمشاركة 34 قائداً كشفياً من مختلف قطاعات الجمعية. وزرع المشاركون في الدراسة أشجار «المنغروف» في محمية الهيئة الملكية للواجهة البحرية في ينبع الصناعية. وتكتسب الشجرة أهمية بالغة، كونها ملجأ لكائنات حية عدة، وتملك القدرة على إزالة التلوث من المياه.

18٪ نسبة ارتفاع القضايا.. والرياض والمخدرات الأعلى في عدد المتهمين

الوافدون وراء 65 ألف قضية نظرتها "التحقيق والادعاء" العام الماضي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 ربيع ثانى 1437هـ - 7 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1126411

الرياض عبدالسلام البلوي

تجاوز عدد المتهمين الذين حققت معهم هيئة التحقيق والادعاء العام عبر دوائرها المختلفة 218 ألف متهم بنسبة ارتفاع 18% عن العام الذي سبقه بسبب زيادة الاختصاصات التي دخلت مؤخراً ضمن أعمال الهيئة وشكّلت نسبة الوافدين منهم 30% وتجاوز عددهم 65 ألفاً.

وبلغ عدد القضايا التي نظرتها الهيئة عبر دوائرها في الفروع والمحافظات التابعة لها 117 ألفا و450 قضية خلال عام التقرير الذي حصلت عليه "الرياض" عن العام المالي 351436 بنسبة ارتفاع 23% مقارنة بعام التقرير السابق.

36 ألف جولة لرقابة السجون ورعاية الفتيات ودور التوقيف العسكرية وبحث 307 آلاف حالة

وسجل فرع الهيئة ودوائره بمنطقة مكة المكرمة أعلى عدد في القضايا حيث يحقق في أكثر من 44 ألف قضية بنسبة نحو25%، فيما سجل فرع منطقة الرياض أعلى نسبة في عدد المتهمين الذين تجاوز عددهم 53 ألفا، وجاءت الباحة أقل عدد في القضايا حيث بلغ عددها 2176 قضية و2679 متهماً، وأرجعت الهيئة هذا التفاوت لاختلاف العدد السكاني وأثره على حدوث القضايا.

وكشف التقرير أن نسبة السعوديين بلغت 70% من بين المتهمين، كما أن قضايا المخدرات تجاوزت 47 ألفا وهي أعلى نسبة من بين القضايا وبلغت نحو27%، فيما تعتبر القضايا الاقتصادية الأدنى بمقدار 0،28%.

وفيما يتعلق بقضايا جرائم الوظيفة العامة، أنجزت الهيئة 3562 إنجازاً، كما بلغ مجموع إنجازات الهيئة عبر دائرة قضايا التعاون الدولي 2196 حيث تتحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية الخاصة بقضايا الاسترداد للمطلوبين دولياً.

وفي مجال تخصصها بالرقابة على السجون ودور التوقيف، بلغ مجموع إنجازات الهيئة لسنة التقرير 3196 إنجازاً بزيادة عن العام السابق مقدارها 36% حيث تحققت من تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالسجن والتوقيف، وبلغت جولات الرقابة على السجون بفروع الهيئة والمحافظات التابعة لها 36 ألفاً و429 جولة شملت السجون العامة ودور الملاحظة ومؤسسة رعاية الفتيات وسجون النساء ودور التوقيف بأقسام الشرط، وإدارة مكافحة المخدرات والحقوق المدنية والمرور والترحيل ودور التوقيف في الجهات العسكرية، وبلغ إجمالي الحالات المبحوثة خلال عام التقرير 307 آلاف و170 حالة، وشكلت الجولات الرقابية على منطقة مكة المكرمة مايقارب 34% كما شكلت الحالات المبحوثة 29% لكون متوسط النزلاء والموقوفين اليومي بالمنطقة ما يقارب42%.

المجلس أكد في ستة تقارير أنّ المواطنين لايزالون يعانون نقص الأسرة والدواء والخدمة

"شوريون": الصحة.. تدار باجتهادات فردية وعشوائية ومطالب بإيقاف دعمها

المصدر: جريدة الرياض السبت 27 ربيع ثانى 1437هـ - 6 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1126076

الرياض - عبدالسلام البلوي

تقارير وزارة الصحة السنوية كانت ولازالت منذ عشر سنوات محل انتقاد أعضاء مجلس الشورى منذ دورته الرابعة، وكثيراً ما أكد عضو تحت قبة المجلس القول ان الوزارة تدار باجتهادات فردية وبأساليب أقل مايقال عنها إنها عشوائية ولا تتماشى مع النمو السكاني وطبيعة الخدمة الطبية المقدمة لا تحقق طموحات ولاة الأمر في توفير أفضل رعاية صحية للمواطن والمقيم، ورغم القفزات المتتالية في تقديم الدعم المادي لها من حكومة خادم الحرمين الشريفين عبر ميزانيات عالية إلا أن خدمات الصحة لازالت ضعيفة ودون المستوى المطلوب وكثيراً ما تساءل أعضاء عن عجز الوزارة عن توفير العلاج اللازم للمواطنين وتلبيته احتياجاتهم في المستشفيات، ولماذا رغم هذا الدعم المالي الكبير لم تستطع الوزارة حل مشكلاتها المزمنة في توفير العلاج والكوادر الفنية والطبية والتقنية للمستشفيات، وتدني نسبة المباني المملوكة، وتمتع الوافدين المقيمين في المملكة بخدمات طبية راقية سواء في المستشفيات الحكومية أو التخصصية تحديداً أو من خلال المستشفيات الخاصة بحكم التأمين الطبي الذي توفره المؤسسات

سنوات.. وأداء الوزارة دون المستوى المطلوب.. وتجدد طلب زيادة اعتماداتها 10%..!

والشركات التي يعملون بها، في الوقت الذي يعاني فيه المواطن الأمَرين جراء تدني الخدمات الطبية الحكومية وعدم حصول المواطن على تأمين طبي يساويه بذلك الوافد على الأقل.

ووصل انتقاد الأعضاء لأداء الصحة بتكرر المطالبات بإيقاف أي دعم للوزارة إلا بعد استقصاء توزع الدعم السابق وقيام جهة متخصصة محايدة لتقييم أداء الوزارة وفروعها ورفع تقرير إلى خادم الحرمين الشريفين، وحسب تقارير رقابية أخيرة ورغم زيادة الاعتمادات المالية لوزارة الصحة عاما إثر عام، إلا أنَّ المواطنين لايزالون يعانون من نقص الخدمات الصحية وصعوبة الوصول والحصول على الخدمة خاصة في أقسام الطوارئ والعناية المركزة والعمليات وقلة توفر الأسرة، الأدوية، وبعض المستلزمات، ورصدت جهات رقابية تأخر إنجاز الأنشطة والبرامج والمشروعات الخدمية والبنائية المتعلقة بمجالات الصحة العامة وتعزيز الصحة والوقاية وبرامج الصحة والبيئة المهنية وبرامج الرعاية الشاملة للأمراض المزمنة.

في سادس تقارير أدائها وعلى التوالي جددت وزارة الصحة معوقات عملها والمقترحات التي تعالجها، وحسب أحدث تلك التقارير التي ستناقش بعد غدٍ الاثنين حصلت عليها "الرياض" فجملة من المعوقات مستمرة فتكاليف الخدمات الصحية مرتفعة والقطاع الصحي في العالم اجمع يشهد تناميا في تكاليف خدمات الرعاية الصحية مما يستلزم من الحكومات زيادة الانفاق على هذا القطاع حسب التقرير ، ولمواجهة ذلك جددت الوزارة المطالبة زيادة الاعتمادات المالية لميزانيتها الى ١٠٪ على الاقل من اجمالي الميزانية العامة للدولة مع التركيز على دعم بنود برامج التشغيل الذاتي وبند الادوية والمستلزمات والأجهزة الطبية خاصة مع موجة التضخم العالمية وارتفاع الأسعار كما اقترحت زيادة الاعتماد المالي لبرامج التشغيل غير الطبي والصيانة والنظافة وإعطاء الوزارة المرونة في ترسية المنافسات على المقاولين والشركات ذات الاداء الجيد حتى ولو لم تكن ذات العروض الاقل سعرا، إضافة إلى الاستمرار في رفع الاعتمادات المالية لاستكمال وتنفيذ المشروعات للوصول للمعدلات العالمية مع سد الفجوة التي حصلت في السابق.

وطالبت وزارة الصحة بزيادة الاعتمادات المالية اللازم للتوسع في شراء الخدمة لتلبية احتياجات المواطنين في الاماكن التي لا تتوافر فيها الخدمة المطلوبة داخل مرافق وزارة الصحة، ووضع خطة استراتيجية زمنية لتهيئة كفاءات وطنية ترقى مستقبلا للاكتفاء في مجالات وتخصصات يحتاجها المواطن وتلبي الطلب على الخدمة في المناطق والمواقع النائية او المكتظة بالسكان، كما اقترحت الوزارة زيادة تكاليف المشروعات المتعثرة.

وشكت الوزارة من معوق تزايد الطلب على خدمات الرعاية الصحية في ظل محدودية العرض، مقترحةً التوسع في انشاء المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الاولية ومراكز الطوارئ والإسعاف وخاصة في المناطق البعيدة النائية حسب احتياج المناطق ودعم القائم منها بالتجهيزات اللازمة من خدمات الاسنان والأشعة والمختبرات حسب الحاجة مع توفير سيارات اسعاف مناسبة للمراكز الصحية، كما دعت إلى اعتماد المعايير المعمول بها في مشروع الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة لسد النقص بين المعدلات القياسية والمستهدفة لبعض الفئات والتخصصات الصحية وخصوصا في مجال الرعاية الصحية الاولية.

وطالبت الصحة، بايجاد حوافز تمييزية لصالح المناطق البعيدة والصغيرة تكون عامل جذب للقوى العاملة الصحية للعمل في هذه الأماكن وبرنامج تشغيل ذاتي لدعم انشطة وبرامج الجودة وسلامة المرضى يتم من خلاله اعداد وتأهيل واستقطاب الكوادر المؤهلة والمتخصصة وتحفيز العاملين في مجال الجودة وسلامة المرضى للمحافظة على المكتسبات والانجازات التي حققتها الوزارة، مؤكدةً أهمية التوسع في برامج الايفاد الداخلي والابتعاث الخارجي خصوصا لفئتي الاطباء والتمريض وتشجيعهم للالتحاق بالتخصصات الحيوية والنادرة.

واقترحت الصحة لمواجهة تزايد الطلب على خدمات الرعاية، التوسع في تشغيل المستشفيات بنظام التشغيل الذاتي وذلك لمساعدة الوزارة في تأمين الكوادر الطبية ذات التخصصات الدقيقة النادرة وتحسين اجراءات التعاقد مع الفئات الصحية المؤهلة بشكل خاص وتجويد خدمات المستشفيات بشكل عام، كما طالبت بزيادة مخصص وظائف منسوبي التخصصات الطبية المساعدة ودعم ادوارهم وذلك لتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة، التمريض، الصيدلة، المختبرات، التغذية، الطب الشرعي، و السموم.

وعدت الوزارة من المعوقات التي تواجهها تغير نمط الأمراض، حيث تزايد أعداد الذين يعانون من الأمراض المزمنة التي أسهمت في حدوث مايقارب 62% من مجموع الوفيات على مستوى العالم، مشددةً على مواجهتها عبر الاستمرار في تقديم الدعم لتعزيز الخدمات العلاجية والوقائية والاسعافية، وتعزيز برنامج الطب المنزلي وبرنامج خدمات الطوارئ، وكذلك دعم ميزانية برامج الترصد التغذوي والتثقيف التغذوي ودعم برامج التدريب على مهارات التثقيف الصحي والبرامج الوقائية المتخصصة في امراض السرطان والسكري وهشاشة العظام والسمنة وبرامج الفحص قبل الزواج وفحص المواليد مع التحفيز والتشجيع على ممارسة الرياضة والانشطة البدنية، إضافة إلى دعم بنود الادوية نظرا لارتفاع تكلفة ادوية الامراض غير السارية المنتشرة بالمجتمع، والتوسع في انشاء مراكز السكري في جميع مناطق المملكة.

ومن معوقات أداء وزارة الصحة المستمرة منذ سنوات محدودية الموارد البشرية ونقص الكوادر الطبية المؤهلة، رغم تأكيد الوزارة على سهولة مواجهتها ومطالبتها بالتوسع في برامج الايفاد الداخلي والابتعاث الخارجي خصوصا لفئات الاطباء والممرضين وتشجيعهم للالتحاق بالتخصصات الحيوية والنادرة، وتشغيل المستشفيات بنظام التشغيل الذاتي لمساعدة الوزارة في تأمين الكوادر الطبية ذات التخصصات الدقيقة النادرة وتحسين اجراءات التعاقد مع الفئات الصحية المؤهلة بشكل خاص وتجويد خدمات المستشفيات بشكل عام، إضافة إلى اعتماد برنامج تشغيل ذاتي لمراكز الرعاية الصحية الاولية للمساعدة في تأمين اطباء استشاريين وأخصائيين في طب الاسرة وبقية التخصصات النادرة ضمن الفريق الصحي للرعاية الصحية الاولية.

وشددت الوزارة على أهمية ايجاد حوافز لصالح المناطق البعيدة والصغيرة تكون عامل جذب للقوى العاملة الصحية للعمل في هذه الأماكن والتوسع في برنامج الطبيب الزائر لسد العجز في بعض الأماكن وإيجاد حوافز لتحسين الخدمات السريرية وزيادة الاقبال على المناوبات.

معوق آخر أبرزه تقرير الوزارة للعام المالي 351436 وهو عدم توفر اراض حكومية لإكمال تنفيذ مشروع احلال المراكز الصحية وبناء المستشفيات، ولحل هذه الإشكالية الكبيرة طالبت الوزارة بزيادة عدد اللجان العاملة والمكلفة بإجراءات شراء الاراضي بدلا من الاكتفاء بلجنة واحدة مشكلة من فريقين فقط لتعمل على مستوى المناطق في الوقت نفسه، للإسراع في شراء اكبر عدد ممكن من الاراضي داخل المدن الكبرى، مع تركيزها على المطالبة بتخصيص اراض لوزارة الصحة ضمن النسبة المخصصة للخدمات العامة في المخططات القائمة والجديدة خصوصا في أحياء المدن، وأيضاً ايجاد الية اكثر فاعلية لشراء الاراضي التي تحتاج اليها الوزارة لتنفيذ المشروعات وبشكل خاص داخل المدن

الكبرى، إضافة إلى دعم اجور مراكز الرعاية الصحية الاولية لتمكين الوزارة من استئجار مبان مناسبة للمراكز الصحية لحين احلالها وخصوصا في ظل ارتفاع اجور المباني وصعوبة ايجاد مبان لتقديم الخدمة الصحية.

حث مديري التعليم على الاهتمام بالبيئة التعليمية

وزير التعليم: حركة نقل المعلمين والمعلمات تتم وفق آلية تضمن العدل والمساواة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 26 ربيع ثانى 1437هـ - 5 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1125927

الجبيل – محمد الزهراني

أعلن وزير التعليم د. أحمد بن محمد العيسى أن حركة نقل المعلمين والمعلمات تم الأخذ بها في الاعتبار وفق آلية واضحة تضمن للجميع العدل والمساواة".

مؤكداً على التوزيع العادل في حاجة المدارس من المعلمين والمعلمات في المدارس كافة مع مراعاة الاحتياج بين مدرسة وأخرى، مشيراً إلى أن هناك نظاما تطبقه الوزارة حالياً للحد من هذه الإشكاليات التي قد تطفو على السطح.

وحث الوزير مديري التعليم والمساعدين والمساعدات، على الاهتمام بالبيئة التعليمية وتحسينها وفقاً لتوجهات وتطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، وحرص القيادة الحكيمة على تأمين جميع الاحتياجات للتعليم.ودعا في اختتام اللقاء التطويري الثاني لمديري التعليم بعنوان "نحو تعليم متميز" في محافظة الجبيل، إلى العمل بكل جهد لأن تكون البيئة التعليمية بيئة جاذبة ومحفزة للطلاب والطالبات، وتحقق لهم كل ما يحتاجونه من تجهيزات وأدوات تعينهم على تلقي تعليمهم على أكمل وجه.وطالب د. العيسى بالتركيز على تعزيز مهنة التعليم والاهتمام بالمعلم والمعلمة والبعد عن كل ما يعيق أداءهما في الميدان التعليمي والتربوي، ووضع هذه المهنة في موضعها الصحيح، مبيناً أن هناك فريقا عمل تم تشكيله في الوزارة لدراسة ذلك، وسيخرج بإذن الله في القريب العاجل بحزمة من الإجراءات التي تساعد منسوبي الوزارة على القيام بواجبهم وأداء رسالتهم المنوطة بهم والتي يعتز بها كل فرد من أفراد المجتمع.

وفي ختام اللقاء، قدم الوزير الشكر لمديري التعليم والمساعدين والمساعدات وجميع العاملين في إدارات التعليم على ما يقومون به من جهود كبيرة للارتقاء بالعملية والتربوية والتعليمية، فيما أثنى على دور المعلم والمعلمة وقيامهما برسالتهما فهما الركيزة الأساسية في العملية التربوية والتعليمة، كما قدم شكره للإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية على استضافتها اللقاء وحسن الإعداد والتنظيم لفعالياته.

هذا وقد شهد اللقاء عددا من المداخلات لمديري التعليم، وأجاب عنها الوزير بإيضاح وشفافية تامة.

الإرهابيون استغلوا العباءة وسيلة للتهريب وتجاوز النقاط الأمنية والمنافذ

"تفتيش المرأة".. لا خصوصية أمام "أمن الوطن"!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 ربيع ثانى 1437هـ - 7 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1126378

تحقيق - عبير البراهيم

في البيان الأخير الذي أعلنت عنه وزارة الداخلية والذي جاء بيانا إلحاقيا ومفصلا لملابسات الجريمة الإرهابية بتفجير مسجد قوات الطوارئ الخاصة في منطقة عسير في شوال الماضي، أوضحت الوزارة بأنه تم القبض على مواطن وزوجته بعد أن ثبت نقلهما للحزام الناسف لمنفذ الجريمة الارهابية تلك، حيث قام الارهابي باستغلال وضع زوجته كامرأة بإخفاء الحزام الناسف عند موضع قدميها بالسيارة للتغطية على جريمته، وعلى الرغم من أن الإعلان عن ملابسات ذلك الحدث الارهابي المؤلم جاء مؤكدا لمدى الحزم والقدرة الكبيرة التي يتمتع بها الجهاز الأمني في المملكة، إلا أنه يقف بنا متأملين في نقطة مهمة في قضية المرأة واشراكها أو استغلالها في العمليات الإرهابية، فإذا لم توجد المرأة بشكل مباشر في مسرح الجريمة الارهابية واستغلال مبدأ احترام خصوصيتها في المجتمع من خلال عدم تفتيشها من قبل رجال الامن، فإنها إذا لم تستغل في الاعمال الارهابية بشكل مباشر فبعض الارهابيين يقومون باستغلال حجابها الاسلامي بارتداء العباءة والتحرك بسهولة نظرا لأن المرأة لدينا لا تمس ولا تنتهك خصوصيتها، إلا أننا في الوقت الحالي بحاجة إلى أن نقف بشكل حازم وقوي متيقظين لكل المخاطر من أي هجمة إرهاب يخطط لها.

ونظرا لأن مبدأ احترام خصوصية المرأة وحجابها الاسلامي استغل من قبل هؤلاء الارهابيين فيجب أن يتم إعادة النظر في طرق تفتيشها وإخضاعها إلى التفتيش والرقابة كما الرجل عبر الطرق السريعة أو الحدود، وذلك لسد ثغرة استغلال المرأة في عمليات إرهابية خاصة وأن حجابها الاسلامي لا يتنافى مع ضرورة تفتيشها من قبل رجال الأمن الذين يؤدون دورهم معرضين حياتهم للمخاطر من أجل أمن هذا الوطن، فلماذا لا يفرض تفتيش المرأة كما الرجل من قبل رجال الأمن بالطرق التي تكفل خصوصيتها عبر الطرق والمناطق؟ وهل يمكن أن يكون ذلك سبيلا جديدا لفتح وظائف أمنية للنساء عبر نقاط التفتيش في المملكة؟

استغلال المرأة

أشار البرفسور د. يوسف الرميح –مختص في مكافحة الجريمة والإرهاب– إلى أننا كمجتمع ركزنا كثيرا على تعميق الوطنية لدى الرجل ومبدأ الانتماء للوطن لديه ولكننا ربما نكون أغفلنا المرأة وتوعيتها على الرغم من أن المرأة الاهم، فقد تكون ارهابية وتؤثر فيمن حولها، لأنها الأم التي تؤثر في ابنائها وهي المثل الأعلى لهم ويسمعون لها وربما تربي الابناء على كره الوطن والتحامل عليه، فالرجل حينما يكون إرهابيا فانه قد لا يضر إلا نفسه ولكن المرأة حينما تكون إرهابية فإنها تؤثر في ابنائها وتؤثر في المجتمع بأكمله وتلك هي الكارثة، موضحا بأنه يجب أن تفتش المرأة عبر المنافذ الحدودية وعبر طرق السفر داخل المملكة من قبل رجال الأمن كما الرجل، حتى لا يستغل الإرهابيون مبدأ الحفاظ على خصوصية المرأة في المجتمع ومن قبل رجال الأمن، فعلى الرغم من أن المرأة دخولها إلى عالم الجريمة والارهاب أقل من الرجل إلا أن ذلك لا ينفي مشاركتها وذلك يستوجب تفتيشها كما الرجل من قبل رجال الأمن، فلا يمنع أن تفتش المرأة من قبل المرأة أو من قبل جهاز معد للكشف عن وجود اي خطر فيها يستخدمه رجال الامن، مردفا نحن نعيش في وقت عصيب ونحن مستهدفون فلا مجال هنا للعواطف ولا للتفكير في خصوصية المرأة على حساب أمن الوطن والمواطن، فيجب أن تخضع المرأة للتفيش كما الرجل بأي طريقة مناسبة وذلك حتى لا يستغلها الارهابيون في نقل اسلحتهم وحزامهم الناسف عبر الحدود.

لا مجال للعواطف في حالات الاشتباه.. ويجب الاستعانة بالأجهزة المتطورة وتخصيص أقسام نسائية في المواقع المهمة الوسائل النائمة

ويرى د. مضواح المضواح – باحث في علم الجريمة – بأنه يمكن لنا أن نتخذ الاحتياطات الامنية بتفتيش المرأة كما الرجل دون المساس بخصوصيتها مع ضمان الحفاظ على الجوانب الامنية، بل يمكن أن نحافظ على المرأة من خلال

معالجة هذه الثغرات إذ يمكن أن يكون هناك أقسام نسائية في جميع نقاط التفتيش، وجميع المراكز والمنافذ، موضحا ان يكون هناك أقسام نسائية تفتش المرأة كما يتم تفتيش الرجل، مشيرا إلى أن هذه ثغرة ينبغي لكل مجتمع مثقف وعاقل ومتطور أن يتلافاها، فما المانع أن يتم توظيف أعداد كبيرة من السيدات في نظام التفتيش عبر المنافذ الحدودية بحيث يتم حل مشكلة البطالة من ناحية ومن ناحية أخرى نحافظ على الجانب الأمني والقضاء على هذه الثغرة التي استغلت من الارهابيين.

وأوضح بأن الجريمة في السابق كانت تعتمد على الوسائل التي تتطلب قوة عضلية كبيرة جدا لا يملكها إلا الرجل، ولكن في الوقت الحالي تغير ذلك فأصبحت وسائل الجريمة أقل حاجة إلى الجهد العضلي والبدني الذي كان يقتصر على الرجال، فأصبحت هناك وسائل يمكن وصفها بالوسائل النائمة لتنفيذ الجريمة وبالتالي فإن أي جريمة معروفة لدى البشرية اليوم يمكن أن يؤديها الرجل ويمكن أن تؤديها المرأة فلا يوجد فرق بسبب تطور وسائل الجريمة، وذلك ما يحدث على مستوى الإرهاب فالمرأة أصبحت تنقل وسائل قاتلة مثل حزام ناسف حينما تقوم بتخفيته تحت قدميها أو أي منطقة في جسدها وذلك ما حدث في حادثة تفجير مسجد الطوارئ في عسير، منبها علينا الاقتناع بأن المرأة يمكن لها أن تؤدي جميع الأعمال التي يؤديها الرجل مع التطور التقني والصناعي الذي حدث فلم تعد الجريمة بحاجة إلى خنجر وأدوات تتطلب قوة بدنية وعضلية بل على العكس، فيمكن للمرأة أن تنفذ أخطر وأدق الجرائم بدرجة عالية أكثر من الرجل.

أمن الوطن

وأردف بأنه فيما يتعلق بزي المرأة من ارتداء العباءة والحجاب وبأن هذا استغل من قبل بعض الارهابيين لتنفيذ جرائهم في مجتمع يعلم بأنه يحترم خصوصيه المرأة فلا يفتش رجل الأمن المرأة، فمنذ وقت قديم أصبح حجاب المرأة يستغل من مجتمعات أخرى وأصبح هو الشماعة في أمور كثيرة، فمثلا في مجال التوظيف يشار دائما إلى حجابها وبأنها لا تستطيع أن تقوم ببعض الوظائف بسبب العباءة وللأسف الشديد أننا مررنا مثل هذه الأمور بعدم وعي وعدم مسؤولية، فلماذا نعلق كل المشاكل أمام المرأة ونربط ذلك بالعباءة وبمفهوم الخصوصية للمرأة فهذه الخصوصية تحولت إلى مشكلة لأننا علقنا جميع الخصائص الانسانية والدين بالحجاب ونسينا أنه يمكن للمرأة أن تحافظ على حجابها الاسلامي دون ان نسمح لبعض المجرمين والارهابيين باستغلال تنفيذ جرائمهم من منطلق استغلال ذلك الحجاب، ومنع ذلك يكون من خلال تشغيل عشرات الآلاف من النساء في نقاط تفتيش في المنافذ وفي كل نقطة يتواجد فيها رجال الأمن بحيث يكون هناك عربة خاصة مجهزة كبيت من البيوت المتنقلة لعمل المرأة في التفتيش، ونحن قادرون على توفير مثل هذه العربة المتنقلة لدى كل نقطة تفتيش بحيث يتواجد فيها مكتب ويتم توفير الاجهزة الجيدة للتفتيش والتي تؤدي الغرض منها، ومثل هذه العربات تكون النقاط المفاجئة على الطرق، أما نقاط الحراسات الثابتة في الطرق الطويلة فيجب أن يلحق بكل طريق بيوت مجهزة للنساء لتفتيش النساء، ومن العيب أن يشعر أي انسان في هذا المجتمع انه لا يمكن الحد من استخدام المرأة في الجريمة إلا إذا دفعناها للتخلي عن حجابها الاسلامي فتلك الحجة بالية، وهدفها تخلي المرأة عن حجابها بحجة الامن وذلك ليس سببا، فإما أن تخلع المرأة العباءة أو أن يصبح أمننا عرضة للانتهاك وذلك خطأ فادح فيمكن أن نحافظ على حجاب المرأة وعلى خصوصيتها برفقة الحفاظ على مبدأ الأمن للوطن.

الشرع أجاز تفتيش المرأة

وأشار الشيخ أحمد الهاشم – مدير الدعوة والاوقاف بفرع الشؤون الاسلامية والدعوة والارشاد بالأحساء – بأن الدين الاسلامي أعلى شأن المرأة وكرمها أماً وأختاً وزوجة وبنتاً، فأعطاها حقوقها كاملة وحماها، حتى الرسول صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أوصى بالنساء خيرا، ولكنْ هناك خطوط حمراء فحينما ترتكب الجريمة سواء كانت من قبل الرجل أو المرأة فالجميع أمام الجريمة ينال الجزاء بحد سواء بحسب متطلبات الجريمة، فالمرأة يجب أن تعامل كما الرجل في قضية المحاسبة على الجريمة وحتى على مستوى التفتيش وايقاع الجزاء عليها، لأن الله سبحانه أوجب الكرامة للإنسان فالمجرم يجب أن ينال جزاءه، ولذلك فيجب أن تفتش المرأة عبر المنافذ الحدودية حتى إن كان ذلك التفتيش من قبل رجال الأمن وليس في ذلك انتهاك لخصوصيتها فالأمن أولى وأهم وقد حدث ذلك في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – فروى البخاري عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والزبير والمقداد فقال (انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإن بها ظعينة معها كتاب، فخذوه منها) قال فانطلقنا تعادى بنا خيلنا حتى اتينا الروضة، فإذا نحن بالظعينة، قلنا لها أخرجي الكتاب، قالت ما معي كتاب، فقلنا، لتخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب، قال فأخرجته من عقاصها، فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكتاب فإذا فيه من حاطب بن أبي بلتعة، إلى ناس بمكة من المشركين، يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا حاطب ما هذا؟).. والظعينة هنا أي المرأة، فالرسول أمر الصحابة بتفتيش تلك المرأة في المسجد وذلك يدلل على ان تفتيش المرأة إذا لزم الأمر عبر المنافذ الحدودية من قبل رجال الأمن لا يختلف مع خصوصية المرأة، فالمرأة حينما لا تحترم أنوثتها ولم تحفظ نفسها ولا تأبى بنفسها أن تكون مأوى للجريمة ومنفذا للإرهاب فيجب على رجال الأمن ألا يحابوا في ذلك فيحق لهم شرعا تفتيش المرأة للتثبت منها، مشيرا إلى ضرورة أن يتم تفتيش حتى النساء المتسولات فيدخلن المسجد وربما يعلو صوتها وهذا لا

يجوز وهؤلاء المتسولات قد يخفين في ثيابهن ما لا تحمد عقباه ويجب أخذ الحذر من المتسولات وعدم التعاطف معهن، كما يجب أن تفتش من قبل رجال الأمن، محذرا ان التعاطف مع مثل هؤلاء يؤدي إلى الجريمة. وأكد على أن الشرع يبيح لرجال الأمن تفتيش النساء عبر الحدود إذا لم توجد المرأة التي تقوم بعمل التفتيش، في سبيل حفظ أمن وسلامة الأمن من الإرهاب وعدم التعذر بكونها امرأة، مبينا بأنه على الرجل أن لا يمانع من تفتيش رجل الأمن لزوجته لأن ذلك له أصل شرعي فالرسول أمر صحابته بتفتيش المرأة اليهودية فيجب أن نتخذ الحيطة والحذر وأن نسهم في حفظ أمن هذا الوطن.

معاش شهري لمعنفة بيشة و26 ألفا من "الضمان"

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 ربيع ثانى 1437هـ - 7 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/658489

الحسن آل سيد - أبها

بتوجيه عاجل من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد، أمير منطقة عسير، وبمتابعة من وزير الشؤون الاجتماعية باشر فرع الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير نقل معنفة بيشة وأسرتها إلى دار الضيافة التابعة للجمعية الخيرية بمحافظة بيشة، والتي تقع تحت إشراف ومظلة الشؤون الاجتماعية.. وصرف مبلغ 5450 ريالا معاشا شهريا بجانب مساعدة الضمان السنوية، التي تستفيد منها الأسرة وقدرها 26400 ريال.

قال محافظ محافظة بيشة محمد بن سعيد بن سبره لـ (المدينة): إنه فور صدور توجيهات سمو أمير المنطقة تم التعامل مع الحالة من خلال نقل السيدة إلى دار الضيافة ولم شمل الأسرة.

وحول القبض على الزوج المعنف قال بن سبره: إن هدف توجيه أمير المنطقة في المقام الأول هو حل وضع الأسرة وتمكين الزوجة من الالتقاء بأبنائها ومعالجة وضعهم الصحي والمادي، موضحًا أنه بعد الاطمئنان على الجانب الإنساني في القضية سيتم النظر في موقف الأب خاصة أن هناك قضايا عالقة بين الطرفين، حيث إن الأب كان يعنف زوجته وأبناءه في فترة سابقة.

وذكر المحافظ أن السيدة المعنفة كفيفة في العقد السابع من العمر، وكانت ترقد في المستشفى منذ نحو 8 شهور، وهي تعاني من أمراض مزمنة (السكر والضغط)، وقد رفضت الرجوع إلى البيت نهائيا، كما رفضت مغادرة المستشفى إلا برفقة أولادها إلا أن زوجها كان يرفض ذلك نهائيا، مشيرا إلى أن توجيه سمو أمير المنطقة بالوقوف مع السيدة ولم شملها مع أبنائها ومعالجة وضعهم الصحي والنفسي والمادي وضع حدا لمعاناتها.

فريق سداسي لدراسة الحالة

وكان صاحب السمو الملكي، الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز، أمير منطقة عسير قد وجه بتشكيل فريق عمل في محافظة بيشة، برئاسة المحافظ محمد بن سبرة وعضوية مدير الشرطة، ومدير الشؤون الصحية، ومدير مركز الشؤون الاجتماعية، ومديرة الجمعية الخيرية والمشرفة على دار الإيواء للوقوف على حالة المواطنة المعنفة، التي راجت معاناتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي مؤخرا.

وأوضح المشرف العام على الشؤون الإعلامية بمكتب أمير منطقة عسير، المتحدث الرسمي للإمارة، سعد بن عبدالله آل ثابت، أنه تم تشكيل الفريق والوقوف على حالة المعنفة في المستشفى والعمل على دراسة الحالة دراسة فنية بما يتوافق مع دراسات الشؤون الاجتماعية وتم جمع كل الأوراق في ملف واحد للعمل على اتخاذ توصيات لازمة وسريعة لحل القضية منذ الوهلة الأولى، وبالتالي تم نقل المعنفة شرعا إلى دار الإيواء ومخاطبة الأب وتم اتخاذ اللازم حياله، بالإضافة إلى ضمان سلامة العائلة من أي تفكك أسري، وبالتالي يقوم الفريق كل فيما يخصه بالعمل على توفير كل المستلزمات لضمان استقرار العائلة، وكي تتعدى مرحلة المعاناة النفسية، التي أثرت على البنات والأطفال.

مهام الفريق المشكل بتوجيه من أمير المنطقة

1 لم شمل العائلة المكونة من الأم وبناتها والابن المعاق

2 نقل العائلة إلى دار الضيافة
3 فصل مستحقات الضمان من الأب وتوزيعها على أفراد الأسرة
4 مخاطبة الجمعيات الخيرية لتقديم المساعدات للأسرة بشكل عاجل
5 نقل الابن مبدئيا إلى مركز التأهيل الشامل
6 صرف بطاقة مستقلة لكل فرد لصرف المساعدات
7 إيجاد مسكن ملائم يضمن للأسرة الاستقرار

أبرز ملامح معاناة معنفة بيشة

1 المعنفة في العقد السابع من العمر
2 كفيفة وتعاني من الضغط والسكري
3 التعنيف طال أبناءها أيضا
4 كانت منومة بالمستشفى لأكثر من 8 أشهر
5 رفضت مغادرة المستشفى إلا برفقة أبنائها
6 رفضت الرجوع للبيت

أعضاء فريق دراسة حالة المعنفة

- محافظ بيشة
- مدير شرطة المحافظة
- مدير الشؤون الصحية
- مدير مركز الشؤون الاجتماعية
- مديرة الجمعية الخيرية
- المشرفة على دار الإيواء

الصحة:3 مقترحات لتحديث الأنظمة ومكافحة الفساد

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 ربيع ثانى 1437هـ - 7 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/658491

الرياض - المدينة
طالبت وزارة الصحة بتحديث مجموعة من أنظمتها الداخلية، وتفعيل العقوبات على المخالفين وبما يضمن تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. وطرح المستشار القانونى الدكتور خالد بن سعد الحبشان عضو الهيئة الصحية الشرعية في ورقة عمل تناقشها ندوة «دور القطاع الصحي في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد» بالرياض اليوم 3 مقترحات وتوصيات لتعزيز النزاهة تشمل تحديث الأنظمة الصحية وتضمينها آلية لفرض الرقابة علي الأعمال الصحية عن طريق مؤسسات الرقابة في الدولة لضمان الحيادية في رصد المخالفة.
وتضمنت التوصيات رفع مستوى العقوبات لتصبح صارمة علي المخالفين بجانب عقد ندوات وورش عمل للموظفين والممارسين للأعمال الطبية لتوعيتهم وتثقيفهم بالأنظمة التي المعنية بهم لمعرفة واجباتهم والتزاماتهم وفقاً لتلك الأنظمة.
وشدد الحبشان فى ورقته التي تحمل عنوان « تحديث أنظمة الصحة ودورها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد « على تحديث نظام مزاولة المهن الطبية ونظامى المؤسسات الصحية الخاصة و المنشآت والمستحضرات الصيدلانية وبما يحقق الشفافية الكاملة في أداء المهام.

دواعي التحديث من وجهة نظر الوزارة

- تزايد عمليات التجميل وزرع الأعضاء وغيرها
- غياب العقوبات الرادعة
- ازدياد معدل المخالفات في المؤسسات الصحية

- تشغيل عمالة غير مخصصة فئ بعض المنشات
- عدم تطبيق الشروط الهندسية في المباني الصحية
- وجود ممارسات خطيرة فى عمليات بيع الأدوية
- التركيز على صرف أدوية غالية بالرغم من وجود البدائل
- صرف أدوية بلا وصفات طبية

ندوة «دور القطاع الصحي في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد»
مكان الانعقاد: الرياض
الجهة المنظمة: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، بالتعاون مع المجلس الصحي السعودي
موعد الانعقاد: الأحد7 فبراير
المشاركون:

- رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد د. خالد بن عبدالمحسن المحيسن
- وزير الصحة رئيس المجلس الصحي السعودي م. خالد بن عبدالعزيز الفالح
- نخبة من ذوي الاختصاص

محاور الندوة:

- دور القطاع الصحي في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
- المقترحات التطويرية للمؤسسات الصحية
- رؤية المختصين فى الأنظمة الرقابية والمالية والإدارية لتحديث المؤسسات الصحية

• شرطة جدة" تحقق مع مواطن وزوجته عنّفا خادمة منزلية

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 ربيع ثانى 1437هـ - 6 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/658432

سعد العنيني -جدة
استدعت الجهات الأمنية بجدة مواطنًا وزوجته، للتحقيق معهما بتهمة الاعتداء بالضرب على عاملة منزلية من جنسية «أفريقية» تعمل لديهما.
وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة مكَّة المكرمة العقيد دكتور عاطي بن عطية القرشي أنَّ مركز السلامة بشرطة محافظة جدة تلقّى بلاغًا، أول أمس، من عاملة منزلية من جنسية أفريقية ضد زوجة كفيلها؛ للاعتداء عليها بالضرب.
وأكد القرشي استدعاء كفيل الخادمة، وزوجته، لسماع أقوالهما؛ تمهيدًا لإحالة كامل الأوراق للجهة المختصة.

مذكرة تفاهم لتدريب وتأهيل نزلاء سجون مكة

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 ربيع ثانى 1437هـ - 6 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/658269

عاطف السويهري - مكة

أبرمت جمعية الأيدي الحرفية بمنطقة مكة المكرمة، مذكرة تفاهم مع إدارة السجون بالعاصمة المقدسة، لتدريب النزلاء ودمجهم في المجتمع والاستفادة منهم بعد انتهاء فترة العقوبة.

واوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور مصطفى القرشي، خلال استقباله مدير ادارة العلاقات العامة والاعلام بإدارة السجون بالعاصمة المقدسة النقيب عبدالغني امام، ان الجمعية تعمل على تحسين البيئة التدريبية لـ «النزلاء» في السجون، ليتسنى لهم الحصول على فرص عمل وتأسيس مشروعات صغيرة بعد انتهاء محكومياتهم القضائية.

واضاف القرشي الهدف الرئيسي من مناقشة اوجه التعاون، هو التركيز على الأمور التنموية الإنسانية والأعمال الخيرية.

وذكر مدير ادارة العلاقات العامة عبدالله سندي ان تدريب النزلاء واجب ديني ووطني قبل كل شيء واوضح أن برامج التدريب والتأهيل تلعب دورا رئيسًا في تطوير مهارات النزلاء على بعض الحرف والمهن التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم.

جاهلية القرن الـ21.. وأد ميراث النساء

جرائم قتل وآلاف النزاعات القضائية بسبب الميراث سنويا

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 ربيع ثانى 1437هـ - 6 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/658407

حسين أبوعايد ـ القاهرة

عادات الجاهلية التي جاء الإسلام ليقضي عليها ويقرّ الحق والعدل والتسامح والرحمة، مازال بعضها راسخًا في القرن الواحد والعشرين، ومنها حرمان النساء من الميراث، تلك العادة القميئة التي تشيع في بعض المجتمعات الإسلامية، ويأتي في مقدمتها محافظات الصعيد في جنوب مصر، التي مازال أهلها يتشبثون بأعراف بالية تعكس ظلمًا وطمعًا وجشعًا في حرمان 95% من النساء من حقوقهن المالية التي شرعها لهن المولى عز وجل. وفي مواجهة هذا الظلم البيّن الذي يترتب عليه العديد من جرائم القتل والنزاعات القضائية بسبب الميراث سنويًا، جاء مشروع قانون جديد في مصر لينصف المرأة ويمنحها حقها في الميراث الذي كفله لها الشرع، وجرّم التشريع القانوني الجديد حرمانها من حقها في ميراثها الشرعي، بعد حرمانها قسرًا من جانب التقاليد المتوارثة أحيانًا ومن الظلم والطمع أحيانًا أخرى.

النزاعات القضائية

وجاء القانون الجديد في وقت ارتفعت فيه أعداد قضايا النزاع على الميراث بشكل ملحوظ لتصل ـ حسب د. عادل عامر الخبير في حقوق الإنسان والقانون العام ـ إلى 244 ألف قضية نزاع يتم نظرها أمام القضاء سنويا، بالإضافة إلى 4750 قضية حجْر لعدم أهلية التصرف في ممتلكات على أحد الوالدين أو كليهما يقيمها أبناؤهم أو الأشقاء ضد بعضهم البعض، كما أن هناك 9600 ألف جريمة قتل تقريبا ترتكب سنويا بين أفراد الأسرة الواحدة بسبب الميراث.

ويأتي مشروع القانون لينهي معاناة ما سمي بـ«نزيف الميراث»، حيث أثبتت إحدى دراسات وزارة العدل المصرية أن العام 2007 وحده سجل نحو 7500 جريمة قتل بسبب الميراث، و 121 ألف قضية نزاع على ميراث، و 2500 قضية حجر على أحد الأبوين أو الأشقاء.

وفي عام 2006 وقعت نحو 6 آلاف جريمة قتل بسبب النزاع على الميراث، و 119 ألف قضية نزاع علي الميراث، و2500 قضية حجر على أحد الأبوين أو الأشقاء، كما أشارت دراسة حقوقية أن 95.5% من نساء الصعيد محرومات من الميراث، وأن سوهاج وقنا على قمّة محافظات الصعيد.

معاناة وحرمان

وكشفت دراسة جامعية أعدتها د. سلوى محمد المهدي - أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية آداب قنا - بعنوان «ميراث المرأة في الصعيد بين الواقع والمأمول»، أن 95% من نساء قنا محرومات من الميراث، واعتبرت الدراسة أن مطالبة المرأة بميراثها تؤثر بالسلب في علاقتها الاجتماعية والأسرية بعائلتها الأم وتصل إلى درجة المقاطعة والامتهان، وتتهم المرأة ببيع أهلها من أجل شراء أسرة زوجها على حدّ تعبير أهل قنا والصعيد على وجه العموم.

وأثبتت الدراسة أن 38% من النساء لا يطالبن بميراثهن لمعرفتهن باستحالة حصولهن على هذا الحق، في حين أن 29% من العينة الخاصة بالدراسة من النساء اعتبرن أن تقاليد وعادات العائلة تمنعهن من المطالبة بالميراث، مؤكدة أن 58% طالبن بالميراث فكانت النتيجة أن 48% لم يحصلن على حقهن في الميراث مقابل 34% حصلن على هذا الحق منقوصًا «جزء من الميراث» و18% فقط حصلن على ميراثهن كاملًا.

الباحة: تأهيل 59 ممرضاً وطبيباً لخدمة 20 ألف مسن

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 26 ربيع ثانى 1437هـ - 5 فبراير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160205/Con20160205822897.htm

عبدالخالق الغامدي (الباحة)

أهلت مديرية الشؤون الصحية في منطقة الباحة 31 ممرضا وممرضة و 28 طبيبا وطبيبة لخدمة 20 ألف مسن ومسنة ضمن برنامج رعاية المسنين المنفذ في 78 مركزا صحيا تتوزع في أنحاء المنطقة.

وقال المساعد لإدارة الصحة العامة بصحة الباحة الدكتور محمد الحريتي: نفذت المديرية دورتين تدريبيتن لبرنامج رعاية المسنين لتوسيع دائرة هذه الخدمة على مستوى المنطقة. مشيرا إلى تنفيذ البرنامج في ٧٨ مركزا للرعاية الصحية من أصل ١٠٥ مراكز.

وذكر المنسق للبرنامج في المنطقة الدكتور عبدالكريم مطر أن برنامج رعاية المسنين في صحة الباحة ضمن أنشطة إدارة الصحة العامة بالشؤون الصحية بالباحة. مشيرا إلى بدء تطبيقه في المراكز الصحية في المنطقة منذ ما يقرب من خمس سنوات، ويخدم ما يقارب عشرين ألف مستفيد من كبار السن في المنطقة. وهو يعنى بالفئة العمرية من ٦٠ عاما فأكثر، ويرتكز على تقديم الخدمة الصحية الوقائية والتعزيزية إضافة إلى العلاجية والأهلية.

وأضاف: يقوم الكادر الصحي المدرب في المراكز الصحية بإجراء تقييم طبي متكامل للحالة الصحية لكل مسن وخاصة ما يسمى العمالقة الأربعة من أمراض الشيخوخة وهي: الخرف، الاكتئاب، سلس البول، عدم الاتزان والسقوط. أيضا يتم إعطاء الاهتمام اللازم إلى الأمراض المزمنة، التغذية، فحوصات النظر والسمع، النواحي الاجتماعية، التمارين الرياضية... إلخ.

ويهدف البرنامج إلى حث المسنين على ما يسمى التشيخ النشط، من خلال اعتماد السلوك الصحي في ممارسة الرياضة المناسبة مع العمر والحالة المرضية والغذاء الصحي والابتعاد عن بعض السلوكيات المضرة مثل التدخين، وهذا التشيخ النشط سيكون له أثر إيجابي كبير في الوقاية من الكثير من الأمراض المزمنة أو على الأقل تأخير حدوثها، ويساعد المسن على التمتع بصحة جيدة في هذا العمر ويقلل من اعتماده على الآخرين.

ملتقى لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 26 ربيع ثانى 1437هـ - 5 فبراير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160205/Con20160205822899.htm

عكاظ (أبها)
ينظم مركز جمعية الأطفال المعوقين بعسير الثلاثاء القادم فعاليات الملتقى الخامس لتوظيف المعوقين والمعوقات في منشآت القطاعين الخاص والعام.
وذكر مدير المركز الدكتور صالح بن ناصر الحمادي «أن ملتقى توظيف المعوقين يأتي بمبادرة رائدة من الجمعية والتي من ضمن أهدافها السعي لتوفير كافة سبل الحياة الكريمة للمعوقين».
وأضاف: نتطلع إلى إنجاح هذا الملتقى أسوة بالملتقيات الماضية التي وفرت العديد من الفرص الوظيفية لإخواننا من المعوقين والمعوقات.
ودعا الحمادي الراغبين في المشاركة في هذا العمل الإنساني والاجتماعي من الجهات الخاصة والحكومية إلى الاتصال على هاتف المركز رقم 0172275036، أو رقم الجوال 0502622417.

مركز الملك سلمان للإغاثة يموّل برنامجا غذائيا بالجوف

المصدر: جريدة الوطن الاحد 28 ربيع ثانى 1437هـ - 7 فبراير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=251950&CategoryID=5

الرياض: واس 07-02-2016 AM 1:34
مول مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية برنامجا إغاثيا لمناطق الصحراء في محافظة الجوف اليمنية، ونفذته شبكة النماء اليمنية للمنظمات الأهلية YDN.
وأشاد محافظ الجوف اللواء حسين العواضي خلال تدشين البرنامج بالدور الكبير لمركز الملك سلمان في دعم وتمويل الأعمال الإغاثية في اليمن، داعياً المنظمات المحلية والدولية إلى تعزيز هذه الأعمال لتغطية الاحتياج الكبير الذي تعانيه محافظات اليمن ومحافظة الجوف على وجه الخصوص.
وتتضمّن المواد الإغاثية عدداً من الخيام والبطانيات، إضافة إلى سلال غذائية وزعت على مناطق الصحراء في محافظة الجوف، شملت مدينة الحزم عاصمة المحافظة، الهضبة السفلى، الجوفاء، الريان، إضافة إلى توزيعها على النازحين في المحافظة.
إلى ذلك، يقوم مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة من خلال معرضه في المهرجان الوطني للتراث والثقافة "الجنادرية 30" بإطلاع الزوار على أهم وأبرز برامجه ومشروعاته البحثية على مدى 20 عاماً، وكذلك التعريف بالخدمات التي يقدمها، وإبراز البرامج التثقيفية المجتمعية الخاصة بالمركز، حيث يتم من خلال هذه المشاركة توزيع العديد من الكتب التعريفية الخاصة ببرامج وأبحاث المركز والعديد من الإصدارات المختلفة.
ويشارك ضمن فعاليات المركز العديد من المختصين في مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، وذلك من خلال تقديم ساعات تثقيفية مختصة في المجالات البحثية التي تعنى بالإعاقة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مراقبة الأدوية وارتفاع أسعارها .. جهود متواضعة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 28 ربيع ثانى 1437هـ - 7 فبراير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/02/07/article_1028058.html

كلمة الاقتصادية

سبق للجهات المختصة وضع أنظمة صارمة لمنع التجارة غير المشروعة بالمنتجات الطبية أو الخلطات العشبية أو الأدوية، ومن ذلك منع الإعلان عن المستحضرات الصيدلانية والعشبية؛ حيث تقتصر الموافقة على الدعاية أو الإعلان للمستحضرات الصيدلانية الوصفية على المجلات العلمية والمؤتمرات واللقاءات المخصصة للممارسين الصحيين، أما الأدوية غير الوصفية فتمنح الموافقة على محتوى الدعاية أو الإعلان بعد أخذ موافقة مسبقة من الجهة المختصة.

لقد رصد المتخصصون أكثر من 50 رقم هاتف نقال لأشخاص يروّجون للمستحضرات الدوائية والعشبية المخالفة، وتم الرفع بها جميعا للجهات المعنية لإكمال الإجراءات بحق أصحابها، كما تتابع هيئة الغذاء والدواء حاليا أشخاصا يروّجون لتلك المستحضرات، وذلك عن طريق التواصل معهم لطلب هذه الخلطات والمستحضرات، والاتفاق معهم على مكان معين لتسلمها، ثم يتم ضبطهم ومصادرة المضبوطات لديهم والاستماع إلى أقوالهم ثم تحويلهم للجهات المعنية، لكن جهود لهيئة ما زالت متواضعة في المراقبة المستمرة، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأدوية المبالغ فيه بشكل كبير.

لقد ثبت أن ترك الحبل على الغارب ليس قرارا صائبا، وأكثر خطأ منه افتراض الثقة والأمانة في صناعة وتقديم الدواء للجمهور، فالصحة العامة ليست محلا للهزل، كما أنها ليست ميدانا للتكسب غير المشروع وتسويق الطعام الرديء، وإذا كان التساهل غير مجدٍ، فإن المحافظة على الصحة العامة والحماية من ضعاف الذمة، أمر في غاية الجدية، وهو محل تأكيد من قِبل المسؤولين الذين يقلقهم، بلا شك، تلك الأخبار المتداولة عن تسويق أدوية غير مرخصة، وحكم الشريعة الإسلامية واضح تماما فـ "من غشنا فليس منا"، لأنه بفعله المخالف لأبسط قواعد التعامل يعرض حياة الناس للخطر، ويضع الجهات الرسمية أمام تحد من أجل تطبيق النظام ووضع التعليمات موضع التنفيذ.

لقد أصبحت مراقبة الأدوية في غاية الضرورة والأهمية حيث لا يمكن تدارك الأضرار إلا بعد تفاقمها وتعدد ضحاياها واتساع رقعة الضرر فيها، وعندما تهتز الثقة بسلامة القوت اليومي للأسرة، فإن الأمر يتجاوز ارتفاع الأسعار إلى تعريض حياة الناس للخطر، وتم بالفعل تسليم الرسالة من جمعية حماية المستهلك إلى الجهة المختصة، حيث يجب أن يكون التحرك سريعا ومناسبا للخطر المتوقع وطبيعته؛ فالدواء قد يكون سببا في وفيات وأمراض وتكاليف باهظة يمكن تفاديها.

الزوج وحق تقرير مصير المرأة

المصدر: جريدة الوطن الاحد 28 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=29517

أسامة القحطاني

المرأة التي تركت دراستها أو وظيفتها لأجل الزوج وبيته وأولاده وبعد عشرين أو ثلاثين سنة ماذا نقول لحقها على ذلك الرجل؟ هل يجوز أن نقول لها مكانك الشارع ولا حق لك بالنفقة بعد طلاقك؟!

الجمود الفقهي هو أحد أهم أسباب عرقلة تطور المجتمعات، وهو أساس التخلف المعرفي والثقافي الذي يلقي بظلاله على التطور العلمي والاقتصادي والسياسي وهكذا. وإن كان من الظلم أن نقول إننا نعيش عصر الجمود الفقهي الذي واكب البلاد الإسلامية طوال فترات طويلة جدا، إلا أننا ما زلنا بلا شك نعاني من الجمود الفقهي والقانوني، الأمر الذي له أثر كبير حتى على صعيد الواقع الحقوقي للمجتمع.

كثيرا ما يردد الخطباء حق الزوج بولايته على المرأة، ووجوب طاعة الزوج، وهكذا من المعاني التي داخَلها كثير من النزعات البشرية المختلطة ببعض تعاليم الإسلام الحنيف! فكثيرا ما يمنع الزوج زوجته من العمل وربما الدراسة، مما يؤثر على رسم مسار حياة هذه الزوجة المسكينة، لتبقى رهينة رحمة ذلك الزوج الذي ربما بعد أن تمضي سنوات طويلة في خدمته وأطفاله وفي لحظة مزاج متعكر ربما يقرر الزوج الظالم بكل بساطة أن يطلق تلك المرأة المسكينة لتبقى تتشفّق الرحمة والصدقة من أقاربها بعد أن حرمها ذلك الظالم من التعليم والعمل!

لا عليهم من الظلم الذي يقع على هذه المرأة، وكأنها مستعبدة لا تقرر حتى أهم ما يحدّد مستقبلها، ولا يستحق القهر والغبن الذي تتجرعه المسكينة بقية حياتها أن يعالج بشكل قانوني! ولكن الغريب أن الذي نسمعه فقط هو التضييق على المرأة في عملها وكل شأن يخصها من بعض التيارات.

أعود إلى فكرة الموضوع وأقول، إن النكاح هو تعاقد بين طرفي العقد بلا مدة محددة، فالأصل فيه أنه عقد عمري مدى الحياة، وكثيرا ما تُضحّي المرأة فيه بكثير من حقوقها كالدراسة والعمل، وربما حتى جزء من أموالها الخاصة، كأن تسهم في بناء بيت الزوجية ونحوه. ويفترض ألا يقبل مثلا في هذه المرأة التفسير بأنها أنفقت تبرّعا، كونها لم تشترط الوفاء! والسبب أنها في الحقيقة أنفقت ذلك المال بناء على العقد والصورة الباطنة التي تبطنها بأنه بيت عمرها هي وزوجها، وليس تبرعا محضا للزوج!

هذه المرأة التي تركت دراستها أو وظيفتها لأجل الزوج وبيته وأولاده وبعد عشرين أو ثلاثين سنة ماذا نقول لحقها على ذلك الرجل الذي عاشت معه كل حلو ومر، وصبرت وتحملت مشاكله وكانت أهم معين له؟ بعد كل تلك التضحية والتنازل، هل يجوز أن نقول لها مكانك الشارع ولا حق لك بالنفقة بعد طلاقك؟!

لا أريد استعراض المسألة بشكل فقهي متخصص، فقد سبق وعرضت شيئا من ذلك، وهناك عدد من الفقهاء المعاصرين يرى وجوب النفقة على المطلقة في مثل هذه الحالات، واستندوا على القواعد العامة في الشريعة، بالإضافة إلى عموم قوله تعالى (وأسكنوهن من حيث سكنتم)، على قول عمر -رضي الله عنه- وأبي حنيفة، فهذه المرأة لم تعد قادرة على العمل، وقد تجاوزت سن البدء بالعمل غالبا، بخلاف ما كان يحدث في الأمس، وهذا ما تقتضيه قواعد العدل في الإسلام طالما أن المرأة قد تركت العمل لصالح الزوج وأبنائه.

ولهذا، فإن عددا من القوانين العربية تعطي المطلقة تعويضا بالنفقة لمدد متفاوتة حسب الدولة، وفي وثيقة الكويت للقانون العربي الموحد للأحوال الشخصية أعطاها نفقة لمدة ثلاث سنوات، على أساس أنها في هذه المدة تهيئ نفسها لما بعدها.

ولكن فكرة هذا التعويض لا تعالج المسألة التي تحدثت عنها، وهي أن المرأة شاركت في كل خطوة من خطوات نجاح ذلك الرجل ونمو ثروته (الصور تختلف بين حالة وأخرى، ولكن هذا افتراض)، وتركت عملها وربما دراستها لأجله، ولولا تفرغها لصالحه وصالح أبنائه لربما لم يتمكن من النجاح في حياته، فهذا نوع من الشراكة الحقيقية بين الزوجين.

هذه الفلسفة هي التي بني عليها كثير من القوانين الغربية في قوانين الطلاق، وهي صور كثيرة جدا تختلف عن بعضها، وتختلف القوانين أيضا بين دولة وأخرى، إلا أنها تتفق في الإجمال على أن المرأة أو حتى الرجل كزوجين هما مشاركان لبعضهما في بناء الثروة والأملاك وهكذا. ولذلك تطور الفقه القانوني لديهم بالعديد من النماذج العقدية التي تعالج كل حالة. فالعلاقة التي تنشأ بين شخصين في حال لم تكن مسجلة رسميا تتناولها القوانين وتعالجها، وهي في الأصل كانت مستنكرة ويُطلق عليها (Clandestinity)، وهي تشمل علاقة الزواج بدون شهود، وكانوا يلجؤون لها قديما بسبب منع الكنيسة للطلاق (في الديانة الكاثوليكية المسيحية لا توجد طريقة لافتراق الزوجين إلا استثناء من خلال بطلان العقد مثلا - Annulment- وهذا نادر)، مما أدى ببعضهم قديما إلى الزواج السّري بلا شهود ولا تسجيل، فاضطروا لتقنين المسؤوليات في مثل هذه العلاقات، مما أدى إلى نشوء ما يسمى (Common-Law Marriage)، وحفظا لحقوق الطرفين المادية، وفي حال كان هناك أطفال، فإن القوانين الغربية تعالج مثل هذه العلاقات حسب شروط وحالات مختلفة (يُسمى هذا المبدأ (Palimony).

في الغالب أن القوانين الغربية تفرض على الزوجين اقتسام الثروة التي نشأت أثناء علاقتهما، بالإضافة إلى النفقة في حال وجود أبناء يُسمى هذا المبدأ (Alimony)، ولكن تختلف الحالات باختلاف صورها، وفلسفة هذا الاقتسام كما ذكرت هو نية المشاركة السابقة بينهما، إلا أنه يجوز قانونا الاتفاق بين الزوجين على عدم اقتسام الثروة وتجميد أي مسؤولية مادية في حال وقوع الطلاق، وهذا العقد يُسمى لديهم (No-Fault Divorce Agreement) أو (Prenuptial Agreement)، ومن الناحية الفقهية الإسلامية، فإن الزوجين في حال التشارط المسبق يُقبل كثير من الشروط التي يكون فيها تنازل عن الحقوق، ومن الناحية الفلسفية، فإن الزوجين إذا تشارطا كانا على بيّنة من العواقب لأي من تصرفاتهما، مما يجعل الصورة واضحة ويغير كثيرا من الأوصاف المؤثرة في الحكم.

ختاما أقول، هذه المرأة قد تكون أختي أو ابنتي أو أختك وابنتك، وأعتقد أن حق الإنسان في تقرير مصيره يجب أن يُكفَل ويُحمَى أولا، كما أن الرجل يجب أن يتحمل مسؤولية قراره عندما يمنع زوجته من العمل أو التعليم!

مشكلات التعليم .. هل يكمن الحل في التخصيص ؟

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 ربيع ثانى 1437هـ - 7 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/658541

سمر الحيسوني

التعليم غاية أساسية لابد من توفرها فهي البوابة التي يعبر منها الإنسان للارتقاء فكراً وثقافةً وسلوكاً واقتصاداً، ولذلك يجاهد الآباء لدفع تكاليف باهظة للمدارس الأهلية والعالمية لرفع المستوى الفكري والعلمي لدى أبنائهم. هنا تسأل لماذا يتحمل الأهالي تكاليف التعليم الأهلي برغم من محدودية دخلهم؟ وفي ظل الوضع الاقتصادي الراهن جاء تصريح وزير التعليم د. أحمد العيسى بأن الوزارة تسعى الى إشراك القطاع الخاص كشريك استراتيجي، وسوف يتم تدريجياً على ثلاثة محاور أولاً برفع نسبة المدارس الأهلية ثم تحويل بعض المدارس الحكومية إلى أهلية وثالثاً بالشراكة في تشغيل المدارس. نعلم علم اليقين أن الحمل الذي تتحمله وزارة التعليم حمل ثقيل، بالإضافة الى العوامل المؤثرة في ضعف التعليم العام، وأن المشكلات والعوائق التي تواجه التعليم حالياً صعبة وتشكل تحدياً يجعل الأمر يتطلب من الوزارة إيجاد الحلول السريعة.

ما كنا نأمله وجود حلول لرفع مستوى التعليم العام الى مستوى المدارس العالمية، مع توفير المدارس المهيأة لجعل المنظومة التعليمية صحية ومناسبة للطلاب والطالبات وتوفير مجمع مدارس في كل حي لاستيعاب عدد طلاب الحي كما هو معمول به في أغلب الدول المتقدمة. بالإضافة الى ذلك توفير الكوادر البشرية المؤهلة لتحقيق الهدف الأساسي ألا وهو الخروج بجيل واعٍ مثقف. كل هذه المشاكل لم تُحل وجاء تصريح معالي الوزير معتمداً على فكرة تنوع الدخل الاقتصادي

عن طريق تخصيص بعض المدارس الحكومية، كما ذكر في كلمته التي ألقاها خلال منتدى التنافسية الدولي بالرياض. نتمنى من معالي الوزير التوضيح أكثر بربط الاقتصاد بالتعليم والمتعارف عليه أن التعليم يدخل ضمن الاهتمامات الأساسية للدول يخصص له ميزانية هائلة كما في المملكة، فميزانية التعليم لا يستهان بها. وعلى الرغم من حصة التعليم الضخمة من ميزانية الدولة يوجد لدينا نقص في عدد المباني. وكذلك لا ننسى هناك عدد ليس بالقليل من طلاب المدارس الحكومية بالكاد يجد أهلهم قوت يومهم. هل تخصيص التعليم سيؤثر على هذه الفئة؟ هل سيزداد عدد الأميين إذا نتج عن هذا القرار تقليص عدد الطلاب في المدارس الحكومية لعدم وجود أماكن متوفرة؟ هل تم دراسة وضع من ليس لديه استطاعة لدفع رسوم المدارس الأهلية على سبيل المثال إعفاؤه من الرسوم بناء على دخل والديه وعدد أفراد الاسرة؟

سؤال أخير:

هل كان من المستحيل دراسة رفع مستوى التعليم العام في المملكة الى مستوى التعليم العالمي؟ كنت أتمنى أن يكون التعليم العام أقوى من التعليم الأهلي لوقف استغلال أصحاب المدارس الاهلية لآباء الطلاب وقد وضعوا نصب أعينهم العائد المادي قبل العائد التعليمي. التعليم هو البنية الأساسية لبناء الدول فإذا كانت هشة لا يمكن ان نُعلي عليه بنياناً قوياً.

التقى مسؤولين في أستراليا .. مدني:

مكافحة العنف والتعصب بالتعددية الثقافية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160205/Con20160205822870.htm

واس (جدة)

شدد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إياد بن أمين مدني، خلال لقاءاته مع عدد من المسؤولين في أستراليا، على أهمية التعددية الثقافية في مكافحة العنف وخطاب التعصب.

والتقى في العاصمة كانبيرا، أمس الأول، رئيس الوزراء مالكوم تيرنبول الذي أوضح أن بلاده ملتزمة بالحفاظ على التعددية الثقافية، وأنها أثبتت نجاحها في ذلك.

وأكد الأمين العام على أهمية أستراليا لمنظمة التعاون الإسلامي، عادا إياها مثالا طيبا لتطبيق التعددية الثقافية، متطلعا إلى العمل معها بشأن بناء القدرات، والمساعدات الإنسانية، ومعالجة القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

كما التقى مدني وزير العدل مايكل كيينان، وهو أيضا وزير مساعد لرئيس الوزراء بشأن مكافحة الإرهاب وعضو في البرلمان، وذلك في مقر البرلمان الأسترالي، وتبادلا وجهات النظر حيال سبل مكافحة التطرف ومحاربة الجماعات الإرهابية مثل داعش.

وأكد مدني أن الإجراءات الأمنية والعسكرية لا تكفي وحدها، بل هناك حاجة إلى النظر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبذل جهود في بناء المؤسسات، وإعطاء الأمل للشباب، وتحقيق التنمية.

كما التقى السيناتور كونسيتا فيرافانتي ويلز الوزيرة المساعدة لشؤون التعددية الثقافية، التي أوضحت الأساس الذي ترتكز عليه التعددية الثقافية في أستراليا ألا وهو الاحترام المتبادل واعتزاز الجميع بثقافته، في حين أثري كل ذلك بالعديد من الإجراءات.

وخلال اللقاء مع الحاكم العام للكومنولث الأسترالي، السير بيتر كوسجوروف، ناقش الجانبان التماسك الاجتماعي والقضايا الإقليمية.

وفي كانبيرا، أقام السفير الإندونيسي، نجيب رفعت كيسوما وهو أيضا رئيس مجموعة رؤساء بعثات الدول الإسلامية لدى أستراليا، حفل استقبال لأمين المنظمة تم فيه تبادل الرؤى مع السفراء ورؤساء البعثات حول مختلف القضايا التي تهم المسلمين في أستراليا.

وخلال لقائه في وقت سابق في ملبورن مع وزير شؤون التعددية الثقافية في ولاية فيكتوريا روبين سكوت، أشاد مدني بإيمان أستراليا بالتعددية الثقافية ودعمها لها.

واتفق الطرفان على أنه لكي نواجه الخطاب المتطرف، فإن هناك حاجة لخطاب بديل مع توفر فهم أفضل للخطاب المتبع لتجنيد المتطرفين.

وزار الأمين العام، أثناء إقامته في ملبورن، المتحف الإسلامي في أستراليا، وكان في استقباله والوفد المرافق له أحمد فاهور مبعوث أستراليا الخاص إلى منظمة التعاون الإسلامي مدير المتحف، الذي رافقهم في جولة داخل المتحف.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاحد
28 ربيع ثانى 1437هـ - 7 فبراير 2016م

http://www.alriyadh.com/1126482

المصدر: جريدة المدينة الاحد
28 ربيع ثانى 1437هـ - 7 فبراير 2016م

http://www.al-madina.com/node/658602